

TD/B/48/4
TD/B/COM.2/31

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية
المتصلة بذلك عن دورتها الخامسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/48/4
TD/B/COM.2/31
20 March 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية
المتصلة بذلك عن دورتها الخامسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

(A) GE.01-50925

المحتويات

الصفحة

الفصل

- الأول - التوصيات التي اتفقت عليها اللجنة واعتمدها في دورتها الخامسة: أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: عمليات الاندماج والشراء - السياسات الرامية إلى الإكثار ما أمكن من آثار الاستثمار الدولي الإيجابية والتقليل إلى أدنى حد من آثاره السلبية المحتملة ... ٤
- الثاني - كلمة افتتاحية ٨
- الثالث - أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: عمليات الاندماج والشراء: السياسات الرامية إلى الإكثار ما أمكن من آثار الاستثمار الدولي الإيجابية والإقلال كذلك من آثاره السلبية المحتملة (البند ٣ من جدول الأعمال) ١٠
- الرابع - قضايا السياسة العامة الدولية: تدابير البلد الموطن (البند ٤ من جدول الأعمال) ١٨
- الخامس - عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية (البند ٥ من جدول الأعمال) ٢٥
- السادس - تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة (البند ٦ من جدول الأعمال) ٣٣
- السابع - مسائل أخرى (البند ٧ من جدول الأعمال) ٣٤
- الثامن - الاجراء الذي اتخذته اللجنة والبيانات الختامية ٣٦
- التاسع - المسائل التنظيمية ٣٧

المرفقات

- الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة ٣٩
- الثاني - الحضور ٤٠

الفصل الأول

التوصيات التي اتفقت عليها اللجنة واعتمدها في دورتها الخامسة

أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: عمليات الاندماج والشراء - السياسات
الرامية إلى الإكثار ما أمكن من آثار الاستثمار الدولي الإيجابية والتقليل إلى أدنى
حد من آثاره السلبية المحتملة

١ - أحاطت اللجنة علما، أثناء مناقشتها بشأن أثر عمليات الاندماج والشراء، بوثائق الأمانة المعنونة "أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: حصيلة اجتماع الخبراء المعني بعمليات الاندماج والشراء" (TD/B/COM.2/29)؛ "وأثر عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود في التنمية وقضايا السياسة العامة المطروحة للبحث" (TD/B/COM.2/EM.7/2)؛ و"تقرير اجتماع الخبراء عن عمليات الاندماج والشراء: السياسات الرامية إلى الإكثار ما أمكن من آثار الاستثمار الدولي الإيجابية والإقلال كذلك من آثاره السلبية المحتملة" (TD/B/COM.2/26).

٢ - ولاحظت اللجنة أن الشركات عبر الوطنية لجأت كثيرا، في السنوات الأخيرة، إلى عمليات الاندماج والشراء للاستثمار في البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفي البلدان النامية أيضا بصورة متزايدة. ويمكن أن يكون لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود آثار إيجابية وسلبية على اقتصاد البلد المضيف، ويعتمد ذلك على عوامل كثيرة، وبالأخص مستوى تنمية البلد والإطار التنظيمي فيه والظروف التي تتم فيها هذه العمليات. وعلى أي حال تعتمد آثار عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في التنمية على كل عملية بعينها والظروف الملموسة الموجودة في فرادى البلدان المضيئة بما في ذلك الإطار القانوني الوطني والبيئة الخارجية السائدة.

٣ - لهذا طلبت اللجنة من البلدان الأعضاء أن تضع أطرا للسياسة العامة تكون مناسبة وشفافة ويمكن التنبؤ بها، خاصة لتشجيع مساهمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود مساهمة إيجابية في التنمية والتقليل إلى أقصى حد من الآثار السلبية لهذه العمليات خدمة للمصالح المشتركة للبلدان المضيئة والشركات عبر الوطنية. وفي هذا الصدد قدمت اللجنة التوصيات المبينة أدناه.

الحكومات

٤ - ينبغي أن تعكس السياسات أو المبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الاندماج والشراء منظورا إنمائيا طويل الأجل آخذة في الاعتبار الظروف التي تتم فيها هذه العمليات، ومستوى تنمية البلدان المضيئة بالإضافة إلى أثرها في تنمية المؤسسات المحلية، ومصالح العاملين التي يعبر عنها ممثلوهم.

٥- ينبغي النظر في اتخاذ تدابير لزيادة فوائد هذه العمليات إلى أقصى حد والتقليل ما أمكن من تكلفتها الاجتماعية. ويمكن أن تشمل هذه التدابير إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي واتخاذ إجراءات لمواجهة آثار هذه العمليات على العمالة، بما في ذلك دعم تدريب وإعادة تدريب العاملين الذين قد يتم فصلهم.

٦- ينبغي إيلاء اهتمام لاعتماد وتنفيذ قوانين بشأن المنافسة. ويمكن أن يكون التعاون بين السلطات المعنية بالمنافسة مفيدا في تحقيق هذه الغاية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لعمليات تحديد السوق الملائمة وأداء السوق وهيكل السوق.

المجتمع الدولي

٧- بالإضافة إلى استعراض عمليات الاندماج الوطنية، ينبغي تعزيز التعاون الدولي في مجال سياسات المنافسة على الصعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ويمكن أن يشمل التعاون تبادل المعلومات وإنشاء آليات استعراض مشتركة، وتنسيق الآجال، والتعاون بين السلطات المعنية بالمنافسة.

٨- ينبغي إيلاء اهتمام لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على وضع وتنفيذ سياسات وطنية وإقليمية بشأن المنافسة بما في ذلك عن طريق دعم المساعدة التقنية.

٩- ينبغي أيضا إيلاء اهتمام لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على وضع سياسات وتدابير بشأن عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، بما في ذلك مساعدتها في التصدي لأثرها على العمالة وتعزيز قدرتها على جذب التكنولوجيا المناسبة بهدف زيادة عمليات نقل التكنولوجيا.

١٠- وفي هذا الصدد ينبغي أيضا تشجيع التعاون بين البلدان النامية في تبادل الخبرات الوطنية فيما يخص سياسات المنافسة والتدابير الرامية إلى جذب تدفقات الاستثمار مثلا.

الأونكتاد

١١- ينبغي للأونكتاد أن يستمر في تقديم تقارير عن الاتجاهات التي تتخذها عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود وحصتها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعن تدابير السياسة العامة وأثرها على التنمية، ويحلل ذلك آخذاً في اعتباره برنامج العمل الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي الرابع لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية والولاية المحددة في الأونكتاد العاشر. وفي هذا الصدد ينبغي أيضا دراسة العوامل المتصلة بالقدرة التنافسية لقطاع المؤسسات المحلية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام عولمة الإنتاج.

١٢- ينبغي للأونكتاد أن يقوم بعمل تحليلي ويضع، في حالة عمليات الخصخصة، مبادئ توجيهية لتقديم توصيات من أجل التصدي وطينا ودوليا للتحديات الناشئة عن أثر عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود على هياكل الأسواق الوطنية وعلى مستوى العمالة وسياسة المنافسة.

قضايا السياسة العامة الدولية: تدابير البلد الموطن

١٣- أحاطت اللجنة علما بالوثيقتين اللتين أعدتهما الأمانة بعنوان "تدابير البلد الموطن" (TD/B/COM.2/30) و"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتدابير البلد الموطن" (TD/B/COM.2/27) واللتين كانتا بمثابة وثيقتي معلومات أساسية استند إليها في الحوار الذي جرى أثناء الدورة بشأن السياسة العامة.

١٤- إن صفقة الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل علاقة ثلاثية الأطراف تشمل ثلاث جهات رئيسية فاعلة هي: شركة عبر وطنية، كبيرة أو صغيرة، تستثمر في الأصول، والبلد المضيف المستورد لرأس المال، والبلد الموطن المصدر لرأس المال. ولذلك فقد لاحظت اللجنة أن تدابير البلد الموطن، أي التدابير الرامية إلى تعزيز تدفق الاستثمار ونقل التكنولوجيا إلى الخارج، تؤدي عندما تقترن بتوفر بيئة مؤاتية في البلد المضيف دورا هاما في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.

١٥- وعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة لا تزال تمثل المصادر الرئيسية لهذه التدفقات، فإن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي منشؤها البلدان النامية، بما فيها الاقتصادات الناشئة، آخذة في التزايد. وقد لاحظت اللجنة أن هناك الآن عددا متزايدا من البلدان النامية التي تسعى بنشاط إلى الأخذ بتدابير البلد الموطن. وتطبق هذه التدابير لعدد من الأسباب ولتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، وبالتالي فإن تصميمها وتطبيقها ينبغي أن يكونا مرنين وقابلين للتكيف. وقد أحاطت اللجنة علما بعدد من الممارسات المثلى في مجال تدابير البلد الموطن التي يمكن الأخذ بها، حيثما يكون ذلك مناسبا، وتطبيقها بروح تعاونية. ويمكن للترتيبات الدولية أن توفر الإطار اللازم لذلك. بل إنها توفره بالفعل في بعض المجالات. وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة أن وجود عدد من تدابير البلد الموطن في إطار اتفاقات دولية يعني أن تدابير أخرى من هذا النوع يمكن أن تدرج أيضا في إطار اتفاقات دولية إذا ما رغبت جميع الأطراف في ذلك.

١٦- وعلى ضوء هذه الاعتبارات، تقدم اللجنة التوصيات المبينة أدناه.

الحكومات

١٧- ينبغي الأخذ، حيثما يكون ذلك مناسبا، بأفضل الممارسات في مجال تدابير البلد الموطن وتطبيقها بروح تعاونية.

١٨- ينبغي للبلدان الموطن، وبخاصة البلدان المتقدمة، أن تضاعف جهودها الرامية إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما إلى البلدان النامية وفيما بينها، وبخاصة إلى أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة الدور الهام الذي تؤديه مبادرات القطاع الخاص.

١٩- ينبغي للبلدان المضيفة، وفقاً لأولوياتها، أن تستفيد من الفرص الناشئة عن تدابير البلد الموطن، وأن تسعى بنشاط إلى تطوير الروابط بين ما تبذله هي من جهود لتشجيع الاستثمار وما تعرضه البلدان الموطن من تدابير. وتسلم اللجنة، في هذا السياق، بالدور الهام الذي تؤديه الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار في تيسير تدفقات الاستثمار.

٢٠- بالنظر إلى الانعقاد الوشيك لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، ينبغي للبلدان الموطن أن تستنبط وتبلور تدابير خاصة تهدف إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً.

المجتمع الدولي

٢١- ينبغي متابعة النظر في ما اتخذته الحكومات من تدابير لتنفيذ أحكام الاتفاقات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا، مع مراعاة أهمية التنفيذ الفعال، من جانب البلدان المضيفة والبلدان الموطن، للالتزامات الدولية المتصلة بالتكنولوجيا ونقلها، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

٢٢- ويمكن لتدابير الدعم الدولية أن تؤدي دوراً مفيداً في تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق تحسين أوضاع البيئة المؤاتية.

الأونكتاد

٢٣- ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي وفقاً للولاية المحددة في الأونكتاد العاشر:

(أ) تحليل جميع جوانب الاتفاقات الدولية القائمة فيما يتصل بنقل التكنولوجيا؛

(ب) تصميم أنشطة التعاون التقني لمساعدة البلدان في الاستفادة على نحو أكثر فعالية من تدابير البلد الموطن المتاحة. وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة مع التقدير استحداث خدمة "إرشادية" فيما يتعلق بمصادر مراجع بلدان الموطن في مجال تشجيع تدفقات الاستثمار إلى الخارج.

الفصل الثاني

كلمة افتتاحية

٢٤ - بين الأمين العام للأونكتاد النقاط الرئيسية في دورة اللجنة. ولاحظ أنه رغم وجود ازدياد مستمر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذه التدفقات لا تزال تتركز تركزا شديدا في قلة من المناطق والاقتصادات، فيتحه معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة فعلا، أما التدفقات إلى العالم النامي فتكاد تتركز في ١٠ بلدان نامية في آسيا وأمريكا اللاتينية. ثانيا، استند ارتفاع تدفقات الاستثماري المباشر إلى موجة من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، تشكل عاملا يقلل على ما يبدو المنافع التي تتصل تقليديا بالاستثمار الأجنبي. وهذان العاملان يشيران إلى وجود أغلبية ساحقة من بلدان العالم النامي، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، لا تستفيد من المساهمة التي يمكن أن يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر لمواجهة تحديات العولمة. ولذلك فإن الأونكتاد يقترح أفكارا عملية ترمي إلى توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر توزيعا متوازنا توازنا أكبر. وهذا يتفق وخطة عمل بانكوك التي أناطت بالأمانة مهمة تزويد البلدان الأعضاء بالنظرة الثاقبة والمساعدة في مواجهة تحديات التدفقات الدولية لرأس المال.

٢٥ - وفيما يتعلق بأنشطة الأمانة منذ الأونكتاد العاشر، أبرز الأمين العام الأعمال المتعلقة بسياسة المنافسة، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والأعمال المتعلقة بمسألة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. أما بصدد المسألة الأخيرة فقد درست الأمانة الفوارق بين الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي وبين عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، وذلك في اجتماع للخبراء سوف يستعرض في إطار البند ٣ من بنود جدول الأعمال، وفي "تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٠". وبغية إلقاء مزيد من الضوء على دور التدابير التي يتخذها البلد الأم في تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، نظمت الأمانة اجتماعا للخبراء سوف يستعرض في إطار البند ٤ من بنود جدول الأعمال.

٢٦ - ونوه خصوصا بالمبادرات العملية التي تضطلع بها الأمانة للتغلب على التركيز المفرط في الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن هذه المبادرات وضع أدلة استثمارية لأقل البلدان نموا ومساعدة أقل البلدان نموا في التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات استثمارية ثنائية. وقد أدت جولة من المفاوضات أجريت مؤخرا وشاركت فيها بلدان ناطقة بالفرنسية وبلدان أخرى كشركاء إلى إبرام ٤١ اتفاقا. وكانت هذه مبادرة ملموسة ومفيدة من حيث تعريف أقل البلدان نموا بتقاليد قانونية مختلفة.

٢٧- وانتقل الأمين العام إلى ما تنطوي عليه خطة عمل بانكوك من آثار رئيسية على لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، فأكد أن مسألة تدفقات الاستثمار الدولي وأثرها الإنمائي هي مسألة ثبت أنها من الأركان الرئيسية لبرنامج عمل الأونكتاد. وكرر التأكيد بأن مداولات اللجنة سوف تكون حاسمة في عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المقرر عقده في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١، وأكد أن بندين من بنود جدول أعمال اللجنة، هما تدابير البلد الأم وعمليات استعراض السياسة الاستثمارية، لهما أهمية خاصة بالنسبة إلى أقل البلدان نموا. وحث الحكومات القادرة على ذلك أن تقدم الدعم للمشاريع الملموسة والعملية التي يقترحها الأونكتاد لمؤتمر بروكسل، مشيرا إلى وجود قائمة بهذا النوع من المشاريع متاحة لدى الأمانة.

٢٨- وحث كلمته بالقول إن القضايا التي تتناولها لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك هي قضايا أساسية في تمكين البلدان من مواجهة تحدي القدرة على المنافسة. وليس في ذلك إشارة إلى الأعمال التحضيرية للمفاوضات العالمية بشأن التجارة أو قضايا الاستثمار فحسب بل أيضا إلى تنفيذها تنفيذًا عمليًا ومتكاملاً. ويتمثل هذا التحدي أساسًا في تطوير قدرة إنتاجية على الاستفادة مما يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات من امتيازات واتفاقات في إطار اتفاقات تجارية متنوعة. وبناء قدرة إنتاجية يستلزم استثمارًا محليًا واستثمارًا أجنبيًا مباشرًا؛ وهذا يتطلب وجود صلات بين الشركات الكبيرة ذات القنوات التوزيعية العالمية وبين المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتطوير المقاولات في البلدان، والتمكن من استيعاب التكنولوجيا بما فيها القدرة الإدارية. وهذا يستدعي بذل جهود كبيرة، أما النتائج فتختلف باختلاف درجة التزام البلدان النامية وباختلاف استجابة المجتمع الدولي.

الفصل الثالث

أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: عمليات الاندماج والشراء: السياسات الرامية إلى الإكثار ما أمكن من آثار الاستثمار الدولي الإيجابية والإقلال كذلك من آثاره السلبية المحتملة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٩ - لأغراض النظر في هذا البند عرضت الوثائق التالية على اللجنة:

"أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: حصيلة اجتماع الخبراء المعني بعمليات الاندماج والشراء"
(TD/B/COM.2/29)

"أثر عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود في قضايا التنمية والسياسة العامة المطروحة للبحث"
(TD/B/COM.2/EM.7/2)

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بعمليات الاندماج والشراء: السياسات الرامية إلى الإكثار ما أمكن من آثار
الاستثمار الدولي الإيجابية والإقلال كذلك من آثاره السلبية المحتملة"
(TD/B/COM.2/26-TD/B/COM.2/EM.7/3)

"تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠: اندماج وحيازة الشركات عبر الحدود والتنمية، استعراض عام"
(UNCTAD/WIR/2000)

"قرار مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق
عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية" (TD/RBP/CONF.5/15)

٣٠ - لاحظ ممثل أمانة الأونكتاد أن استمرار النمو المرتفع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة التي بلغت ١,٢ ترليون دولار في عام ٢٠٠٠ كان بفعل التطور الدينامي لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، هذه العمليات التي قامت بها في الغالب بلدان متقدمة النمو، أما حصة الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي فكانت تشهد انخفاضاً في السنوات الأخيرة. وهذا أثار مشاعر قلق إزاء مسألة ما إذا كانت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود تقوم بدور مشابه لدور الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في العملية الإنمائية، لأن عمليات الاندماج والشراء، خلافاً للاستثمار التأسيسي، لا تضيف إلى القدرة الإنتاجية للبلدان المضيفة ولا تنطوي إلا على تحويل للملكية والسيطرة من الأيدي المحلية إلى أيدي أجنبية.

٣١- وفيما أدى تحرير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تيسير عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود تيسيرا كبيرا، أخذ عدد من البلدان المضيفة، ومنها بلدان نامية، بأدوات متنوعة من أدوات السياسة العامة لمعالجة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، فسنت قوانين للمنافسة وأنشأت نظما لمراجعة عمليات الاندماج وذلك في أكثر الأحيان على أساس تناول كل حالة بمفردها. أما على الصعيد الإقليمي والدولي، فقد استمر في عام ٢٠٠٠ ازدياد عدد معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة الذي كان قد بلغ ٨٥٧ ١ معاهدة بنهاية عام ١٩٩٩. وذلك من ناحية كنتيجة لعمل الأونكتاد في تيسير مفاوضات معاهدات الاستثمار الثنائية، لا سيما فيما بين البلدان النامية. وفي هذا الصدد، وجه الانتباه إلى أن جولة من المفاوضات بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية، نظمت مؤخرا في جنيف من أجل أقل البلدان نموا الناطقة بالفرنسية، أدت إلى التوقيع على ٤١ معاهدة من معاهدات الاستثمار الثنائية.

٣٢- وقال إنه لا يزال من الضروري تقييم أهمية عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود بالنسبة إلى الاقتصادات المضيفة، لا سيما في ضوء القلق الذي أعربت عنه الحكومات والمجتمع المدني إزاء أثر هذه العمليات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا السبب، تناول "تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٠" الصادر عن الأونكتاد الموضوع الخاص وهو عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود وأثرها في التنمية، كما عقد اجتماع خبراء حول الموضوع ذاته. ودعا المدير اللجنة إلى وضع توصيات متفق عليها بشأن السياسة العامة تستند إلى استنتاجات اجتماع الخبراء، وأكد أن الحوار في مجال السياسة العامة في اجتماع اللجنة من شأنه أن يكون مساهمة في عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

٣٣- أما تدابير البلد الأم الرامية إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج ونقل التكنولوجيا فكانت المسألة الثانية في جدول أعمال اللجنة. وقال إن هذا مجال ناشئ في التعاون الدولي وفي صياغة ووضع السياسات العامة يقتضي التوصل إلى تفاهم واسع وتوافق في الآراء بشأن التعاريف والمبررات وأفضل الممارسات والبعد الدولي لهذه التدابير. ومن شأن نتيجة الحوار في مجال السياسات العامة حول هذه المسألة أن تمثل أيضا مساهمة في عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

٣٤- وأخيرا قال إن من دواعي سروره أن يرحب بأعضاء الرابطة العالمية لوكالات تعزيز الاستثمار التي عقدت مؤتمرها السنوي السادس في الوقت ذاته الذي عقدت فيه دورة اللجنة والتي تنظر في مسألة تدابير البلد الأم من زاوية عملية. ودعا اللجنة إلى تناول عدد من عمليات استعراض سياسة الاستثمار في عملية تبادل للآراء رفيعة المستوى ومركزة ومفصلة في قضايا استثمارية في أقطار محددة، أي عمليات استعراض سياسة الاستثمار في إكوادور وإثيوبيا وموريشيوس وبيرو. وإضافة إلى ذلك، دعا اللجنة إلى إلقاء نظرة على أعمال هيئاتها الفرعية

وعلى أنشطة الشعبة التي جرت منذ انعقاد الدورة الماضية للجنة، والتي تشمل تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وأعمال لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٣٥- وقدمت **مثلة الأمانة** البند ٣ من بنود جدول الأعمال المعنون "أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: عمليات الاندماج والشراء - السياسات الرامية إلى الإكثار ما أمكن من آثار الاستثمار الدولي الإيجابية والتقليل إلى أدنى حد من آثاره السلبية المحتملة"، وأشارت إلى المذكرة التي أعدها الأمانة لبيان حصيلة اجتماع الخبراء المعني بعمليات الاندماج والشراء (TD/B/COM.2/29)، وهي وثيقة أعدت استجابة للمبادئ التوجيهية التي وضعها الأونكتاد العاشر.

٣٦- وقالت إن اجتماع الخبراء عقد في وقت مناسب، فقد درس التحديات الناشئة عن موجة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود بعد الأزمة الاقتصادية في آسيا. أما الاتجاه العام إلى الازدياد في عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود فقد استمر فعلا منذ عقد الاجتماع في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وجرت معظم الصفقات فيما بين بلدان متقدمة النمو. وفي معرض التعليق على استنتاجات اجتماع الخبراء، لاحظت أن أثر عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود على اقتصادات البلدان المضيفة ينبغي تقييمه من منظور طويل الأجل يضع في الاعتبار مختلف مستويات التنمية. ولذلك فإن الردود في مجال السياسة العامة سوف تعتمد على الظروف الخاصة للبلدان وكذلك على السياق الذي تتم فيه عمليات الاندماج والشراء هذه. وباختصار، تضمنت اعتبارات السياسة العامة التي حددت في الاجتماع اعتماد وتنفيذ إطار تنظيمي مناسب وسياسة للمنافسة؛ وتحديد المستويات "الصحيحة" لأسعار الأصول المعروضة للبيع؛ والأخذ بإقامة شبكات أمان وبرامج لتدريب وإعادة تدريب العمال في حالات التسريح؛ ووضع قواعد لتدبير الشركات. وإضافة إلى ذلك، تبين أن لقوانين المنافسة والتعاون بين سلطات المنافسة مهمة بالغة. وأكد الاجتماع ضرورة تعزيز التعاون الدولي فيما بين سلطات المنافسة على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. وحدد الاجتماع أيضا مجالات تتطلب مزيدا من البحوث والمساعدة التقنية. وذكرت اللجنة بأن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، الذي اختتم أعماله مؤخرا، قد أوصى بنشر معلومات دورية عن عمليات الاندماج والشراء، والتعاون في مراقبة الاندماج، بما في ذلك عملية التخصيص.

٣٧- وقدم **رئيس اجتماع الخبراء** تقريرا عن مناقشات ذلك الاجتماع. فقد لاحظ اجتماع الخبراء أن عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود قد تركت آثارا إيجابية وأثارت أيضا مخاطر وتحديات للاقتصاد المضيف. وتوافقت الآراء حول اعتبار آثار عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود آثارا تعتمد على مستوى تطور البلد المضيف وإطار سياساته العامة، وكذلك على الدوافع التجارية للشركات. وأشار الخبراء إلى أن السياسات "المناسبة" قد تختلف بين بلد وآخر. وبالتالي ينبغي جعل السياسات أو المبادئ التوجيهية لعمليات الاندماج والشراء منسجمة مع

الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل لكل بلد، كما ينبغي أن تكون في الوقت نفسه مناسبة للظروف التي جرت في ظلها عمليات الاندماج والشراء هذه. وفيما يتعلق بآثار هذه العمليات على العمالة، ينبغي وضع ترتيبات للحماية من آثار عمليات الاندماج والشراء بوجه عام ومن آثار عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود بوجه خاص، ومن هذه الترتيبات إيجاد فرص عمالة أكثر وتقديم دعم للتدريب وإعادة التدريب للعمال الذين قد يسرحون من عملهم.

٣٨- وأكد الحاجة الماسة إلى اعتماد وتنفيذ قوانين للمنافسة حيث لا توجد هذه القوانين أو حيث تكون ضعيفة. وإذا لاحظ أن العديد من البلدان النامية يفتقر إلى ثقافة تنافسية وإلى الموارد البشرية والمادية اللازمة لإنفاذ تشريعات مكافحة الاحتكارات وتشريعات التنظيم، أكد ضرورة مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً، على وضع وتنفيذ سياسات وطنية للمنافسة وكذلك على وضع سياسات وتدابير تتعلق بعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. وتوجد أيضاً حاجة إلى وجود نهج مشترك إزاء عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في سياق اتفاقات التجارة والاستثمار الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، دعا إلى وجود تعاون دولي بين سلطات المنافسة وذلك إلى جانب عمليات الاستعراض الوطنية للاندماج. وهذا التعاون يمكن أن يتخذ شكل تبادل للمعلومات فيما بين سلطات المنافسة، وذلك في الأحوال المثالية قبل إجراء أية صفقة من صفقات الاندماج والشراء، ويمكن أن يتخذ شكل آليات استعراض مشتركة وتوحيد لمهلة الإبلاغ. وأخيراً، قال بوجود مواصلة البحوث في آثار عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في البلدان النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٣٩- وتكلم ممثل جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية فأشار إلى التفاوت في آثار عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، لا سيما في البلدان النامية. فهذه العمليات يمكن أن تعود بفوائد في شكل نقل للمهارات والخبرات الفنية، وفي شكل تيسير قيام صلات بين المشاريع والأسواق العالمية، ودخول رؤوس أموال فورية؛ ولكن هذه العمليات يمكن أن تثير مشاكل تتعلق بتقليل العمالة في أعقاب عمليات إعادة تنظيم المشاريع، ومشاكل تنشأ عن السلوك المناهض للمنافسة الذي تسلكه شركات أجنبية، وعن استبعاد المشاريع المحلية، وتركز السوق في عدد من القطاعات.

٤٠- وفيما يتعلق بأداء أفريقيا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، قال إن أفريقيا لا تزال تتلقى نصيباً هامشياً من التدفقات العالمية رغم التحسن في الأطر التنظيمية وفي بيئة الأعمال التجارية. فعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في أفريقيا تمثل ٤٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في الفترة ما بين عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٩، مما يبين محدودية نصيب المنطقة في مجال التخصيص، وكذلك ضآلة عدد المشاريع المحلية التي لديها أصول استراتيجية أو أسواق جذابة تجعلها هدفاً للشراء من قبل الشركات الأجنبية. ونظراً لأهمية سياسة المنافسة وعمليات استعراض الاندماج في معالجة آثار عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، أكد أن من

الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه ومساعدته التقنية إلى البلدان النامية الأفريقية في إنشاء وتعزيز وتنفيذ قوانينها في مجال المنافسة. وشجع أمانة الأونكتاد على مواصلة بحوثها ومواصلة تقديم مساعدتها التقنية في ميدان عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. أما بصدد مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، فقد أشار إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض هذه المجموعة قد أوصى بدراسة التعاون في مجال مكافحة الاندماج، بما فيه عملية التخصيص. وأضاف قائلا إن البلدان الأفريقية يمكن أن تستفيد كثيرا من تبادل المعلومات فيما بين البلدان فيما يتصل بالاندماج الذي يتم في بلد ثالث ولكنه يؤثر تأثيرا غير مباشر على بلدان المنطقة. وأخيرا، حث المجتمع الدولي على تقديم الدعم في مجال معالجة مشكلة تسريح العمال جراء عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، علما أن ميزانيات البلدان الأفريقية ضعيفة وأن الضمان الاجتماعي غير موجود في معظمها.

٤١ - وأشار ممثل كوبا، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إلى أن اجتماع الخبراء المعني بعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود قد جاء في حينه وهو وثيق الصلة بالموضوع، ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر نهج يتخذ بشكل متزايد شكل عمليات اندماج وشراء. وقد أثار ذلك المسألة الملحة المتمثلة في تأثير عمليات الاندماج والشراء من هذا القبيل على التنمية، مقارنة مع تأثير الاستثمار في مجالات جديدة. وعرض على اللجنة توصيات مجموعة الـ ٧٧ والصين المتعلقة بالسياسات العامة. فأولا، وبما أنه يمكن أن تكون لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود آثار إيجابية أو سلبية، فإن هناك حاجة إلى قيام البلدان النامية بوضع آليات لتحليل تأثيرها، مع الاعتراف الكامل بأهدافها الإنمائية الطويلة الأجل. ثانيا، تستحق سياسة المنافسة عناية خاصة، وتحتاج البلدان النامية إلى دعم في هذا المجال في شكل تشاور وتعاون فيما بين سلطات المنافسة. وأضاف قائلا إن مجموعته والصين تشجعان أشكالا معينة من أشكال التبادل المسبق للمعلومات فيما بين البلدان المتأثرة بعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، وربما أيضا آليات الاستعراض المشتركة. ثالثا، إن أمانة الأونكتاد مدعوة بإلحاح إلى مواصلة تحليل كل من اتجاهات وتأثير عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود على قطاع المؤسسات المحلية وعلى بنية السوق في البلدان النامية. وأخيرا دعا المجتمع الدولي والقطاع الخاص إلى دعم البلدان النامية في إقامة نظم فعالة للضمان الاجتماعي لمساعدة العاملين المتأثرين من جراء عمليات الإقفال والتسريح.

٤٢ - وأشار ممثل المكسيك، متحدثا باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى أن الموجة الحالية من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود لا بد من تقييمها من منظور طويل الأجل، مع مراعاة اللازمة للفوارق في مستويات التنمية. ولاحظ أن عمليات الاندماج والشراء التي تشمل متنافسين من شأنها أن تثير مشاكل منافسة فورية. وبناء على ذلك فإنه من الضروري أن يتواصل عمل الأونكتاد التحليلي بشأن عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، مع التركيز على التحديات التي تطرحها هذه العمليات بالنسبة لسياسة المنافسة. وتشمل هذه التحديات تأثير عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود على بنية السوق، وبشكل خاص في صناعات الهياكل

الأساسية، والحاجة إلى تعاون إقليمي في مجال فرض الضريبة على تلك العمليات. وأكد أنه يكون من المفيد تطوير تبادل المعلومات فيما بين البلدان والنهوض بعمليات الاستعراض المشتركة للاندماج والشراء عبر الحدود. ويكون من الضروري أيضا مساعدة البلدان النامية في مجال تقييم الأصول، وفي الحد من تكلفة تسوية المنازعات، وفي تطوير قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية على المنافسة، وفي الحفاظ على العاملين المتأثرين نتيجة لعملية إعادة الهيكلة. وفي الختام أعرب عن تطلع مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبية إلى قيام اللجنة بتشجيع التطبيق السريع لتوصيات اجتماع الخبراء.

٤٣ - وأعربت ممثلة سنغافورة، متحدثة باسم المجموعة الآسيوية والصين، عن تقدير المجموعة الآسيوية والصين لاجتماع الخبراء المعني بعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. ولاحظت أن آسيا قد كانت ساحة عدد كبير من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، بما أن البلدان قد انفتحت للاستثمار الأجنبي المباشر واعتمدت سياسات أكثر تحورا في اتجاه هذا الاستثمار. وأبرزت مشاغل المجموعة الآسيوية والصين في مجال السياسات العامة فيما يتصل بعمليات الاندماج والشراء. والمجموعة والصين مقتنعتان بأن آثار الاندماج والشراء الجديد تتوقف إلى حد كبير على السياسات التي ينتهجها البلد المضيف. ولاحظت بهذا الخصوص فائدة التحفظات في قطاعات معينة، والقوانين المنظمة للملكية، ومعايير الحجم، والفرز، والحوافز، وغير ذلك من التدابير الخاصة. وفيما يتعلق بعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود التي تتم في ظروف خاصة، مثلا في ظروف الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة، دعت أمانة الأونكتاد إلى مواصلة تقييم تجربة استجابة السياسات العامة في البلدان المتأثرة بالأزمة، ولا سيما التدابير المتخذة للتخفيف من حدة الأثر السلبي لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود.

٤٤ - ويتمثل أحد مشاغل المجموعة الآسيوية والصين في تأثير عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود على قطاع المؤسسات المحلية بشكل عام وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل خاص. ويتمثل انشغال آخر يتعين على الحكومات أن تتطرق له في تسريح العمال الذي قد يستدعي، على المدى القصير على الأقل، اتخاذ تدابير في مجال السياسات العامة لتشجيع خلق العمالة في أماكن أخرى. أما فيما يتعلق بقوانين وسلطات المنافسة، فترى المجموعة الآسيوية والصين أن الإبقاء على تنافس الأسواق وضمان ثقافة منافسة يعتبران دعامة كل من السياسات المحلية وسياسات الاندماج عبر الحدود. وبالتالي فإن المجموعة الآسيوية والصين تدعوان إلى إيلاء عناية خاصة لإنشاء وتعزيز سلطات المنافسة. وبهذا الخصوص، تحتاج البلدان النامية بشكل عام وأقل البلدان نموا بشكل خاص إلى مساعدة دولية.

٤٥ - وأيدت ممثلة الصين البيان الذي أدلت به مجموعة ال٧٧ والمجموعة الآسيوية. وامتدحت الجودة العالية التي تميز بها تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠ واجتماع الخبراء المعني بعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ودعت الأونكتاد إلى المضي في دراسة هذه المسألة، وبشكل خاص في البلدان

النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولاحظت أن عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود أصبحت هامة بشكل متزايد في العديد من البلدان النامية كطريقة لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن أن تكون لها آثار إيجابية وأخرى سلبية في آن واحد. وبناء على ذلك فإنه من الحيوي أن تقيم الحكومات إطارا ملائما للسياسات العامة من أجل صياغة سياسات المنافسة وغيرها من السياسات. وأشارت إلى تجربة بلادها في مجال إصلاحات السوق على مدى العشرين عاما الماضية، فأعربت عن القلق إزاء قدرة قطاع المؤسسات في الصين، لدى البعض من المؤسسات الاستراتيجية الكبيرة وأيضا لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المشتتة، على مواجهة تحدي منافسة الشركات عبر الوطنية الكبيرة. وقالت إن أعدادا كبيرة من الشركات في الصين تحتاج إلى إعادة إحياء، والبعض منها يستخدم عمليات الاندماج لزيادة الحجم والفعالية. وفي هذا السياق يكون لتحليل خبرات البلدان المتقدمة في مجال عمليات الاندماج والشراء، وكذلك خبرات الشركات عبر الوطنية، قدر كبير من الأهمية.

٤٦ - ولاحظ ممثل الولايات المتحدة الأمريكية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، وأشار إلى أن آثار عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود لا تختلف عموما عن آثار الاستثمارات في المجالات الجديدة. وقال إنه يعترف مع ذلك بأن عمليات الاندماج والشراء في الاقتصاد المحلي أو عبر حدود مختلف الاقتصادات تثير مسائل محددة فيما يتعلق بتأثيرها على المنافسة وتركز السوق. ومثل هذه المسائل مألوفة لدى البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. ولدى معالجة هذه المسائل من المفيد تزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية. ولكن ما هو أهم من كل ذلك هو أنه يجب أن تضع البلدان المضيفة بيئة في مجال السياسة العامة تتميز بالاستقرار وبإمكانية التنبؤ وبالشفافية، وتسهر على حماية حقوق الملكية، وإزالة القيود، ووضع نظم قانونية متينة من أجل الوساطة في المنازعات، والقضاء على الفساد. وقال إن الأونكتاد العاشر قد منح الأونكتاد دورا رئيسيا في مجال الاستثمار. ولاحظ أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا واللجنة التحضيرية لاجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية سيعالجان هذه المسائل. وأكد ضرورة قيام الأونكتاد بالتعاون مع غيره من المؤسسات مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤٧ - وحثت ممثلة السويد، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، اللجنة على اعتماد توصيات قصيرة وذات وجهة عملية. وفيما يتعلق بمسألة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، قالت إن هذه العمليات لا تدر فوائد أقل مما يدره الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة من حيث خلق مواطن الشغل، ونوعية العمل، ونقل التكنولوجيا. وكما جاء في تقرير اجتماع الخبراء فإن المنافع المستمدة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، بما في ذلك في شكل عمليات اندماج وشراء عبر الحدود، تتوقف على توافر "السياسات الاقتصادية المناسبة ومستوى النشاط الحكومي الملائم، وإطار تنظيمي، وسياسة للمنافسة". ويمكن أن تستخدم اتفاقات الاستثمار لخلق بيئة تمكينية في مجال الاستثمار من خلال الشفافية وإمكانيات التنبؤ، وأكدت بهذا الخصوص المساهمة التي يمكن أن

يقدمها اتفاق الاستثمار العديد أو المتعدد الأطراف، عن طريق "الإلزام" بإصلاحات محلية تنفذها غالبية البلدان المتقدمة والنامية. وقد نشأ عن تزايد عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود خطر اكتساب الشركات لمراكز سوقية مهيمنة واتساع ممارسات مانعة للمنافسة تتجاوز الحدود الوطنية. وعليه فمن الضروري وضع سياسة صارمة للمنافسة المحلية، وكذلك إقامة المزيد من التعاون الدولي في هذا المجال. واختتمت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرى أن اتفاقاً إطارياً متعدد الأطراف بشأن سياسة المنافسة من شأنه أن يكفل المراعاة المتوازنة لجميع أشكال الممارسات المانعة للمنافسة التي لها بعد دولي.

٤٨ - وقال ممثل شيلي إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مجموعة ال ٧٧ والصين. وقال إن مسألة وضع إطار متعدد الأطراف بشأن سياسة المنافسة يحتاج إلى مزيد التفكير. غير أنه يلاحظ أن هناك توافقاً عاماً في الآراء حول المسائل المتعلقة بشفافية الأطر الناظمة وإمكانيات التنبؤ بها.

٤٩ - وأكد ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة أن تدابير السياسات العامة في مجالات الاستثمار والمنافسة الدوليين بحاجة إلى تضمن معايير العمل الأساسية. ومن الضروري اتخاذ تدابير خاصة لمعالجة الأثر السلبي لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود على العاملين، ولا سيما عمليات تسريح العاملين وتردي ظروف العمل. ومثل هذه المعايير يمكن أن تستخدم للإثراء عن "الإغراق الاجتماعي" كوسيلة لكسب مزايا تنافسية غير منصفة، وهي لا غنى عنها في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

٥٠ - وأكد ممثل اليابان أهمية مساعدة المجتمع الدولي للبلدان النامية في وضع وتنفيذ أطر ناظمة وقوانين للمنافسة. وقال إن حكومته تولى أولوية للتعاون التقني في مجال صياغة القوانين.

٥١ - وأكد رئيس اجتماع الخبراء أهمية الشفافية في الإجراءات ذات الصلة بتنفيذ سياسة المنافسة. وذلك فيما يتصل بأحكام مثل هذا التشريع والقرارات المتخذة. وقال إنه من الحيوي، وبشكل خاص في البلدان التي تفتقر لثقافة المنافسة، أن يفهم القطاع الخاص القرارات الحكومية في هذا المجال، وأن تكون إجراءات اتخاذ القرار شفافة.

٥٢ - وأكد ممثل جمهورية جنوب أفريقيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، على الحاجة إلى تعزيز الأطر الناظمة على المستوى الوطني. وقال إنه من الضروري أن يساعد المجتمع الدولي البلدان الأفريقية النامية على إقامة أطر ناظمة بشأن قانون وسياسة المنافسة. ولم ينفذ إلا ٢٨ بلداً أفريقياً حتى الآن اللوائح المتعلقة بقانون وسياسة المنافسة. واختتمت قائلاً إنه من السابق لأوانه التفكير في مبادرات فيما يتعلق بالأطر المتعددة الأطراف. ودعا الأونكتاد إلى مواصلة عمله التحليلي، وكذلك عمله الاستشاري في هذا المجال.

الفصل الرابع

قضايا السياسة العامة الدولية: تدابير البلد الموطن

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٣ - لأغراض النظر في هذا البند عرضت على اللجنة الوثائق التالية:

"تدابير البلد الموطن: مذكرة من إعداد الأمانة" (TD/B/COM.2/30)

"تدابير البلد الموطن: مذكرة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.2/EM.8/2)

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتدابير البلد الموطن" (TD/B/COM.2/27-TD/B/COM.2/EM.8/3)

٥٤ - قدم ممثل أمانة الأونكتاد البند ٤ من جدول أعمال اللجنة المعنون "قضايا السياسة العامة الدولية: تدابير البلد الموطن"، وبدأ حديثه قائلاً إن تدابير البلد الموطن هي تدابير في مجال السياسة العامة تتخذها البلدان لتشجيع مؤسساتها على الاستثمار في الخارج، وإن البلدان الموطن تشمل جميع البلدان المتقدمة. ثم لاحظ أن عددا من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أصبحت أيضا في السنوات الأخيرة بلدان موطن لمؤسسات عبر وطنية. وفيما يتعلق بتدابير البلد الموطن، شرع عدد من هذه البلدان أيضا في تشجيع مؤسساته تشجيعا نشطا على الاستثمار في الخارج. ثم أشار إلى خطة عمل بانكوك التي عهدت إلى الأونكتاد بإلقاء مزيد من الضوء على ما يمكن أن تفعله البلدان الموطن لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية (الفقرتان ١١٨ و ١٢٣). وقد عقد اجتماع خبراء الأونكتاد المعني بتدابير البلد الموطن استجابة لذلك الطلب.

٥٥ - وقال إن أمانة الأونكتاد قامت، في إطار التحضير لاجتماع الخبراء، بإعداد مذكرة قضايا حددت ووصفت فيها ستة مجالات واسعة لتدابير البلد الموطن هي: توفير المعلومات والمساعدة التقنية؛ والدعم المالي؛ والحوافز الضريبية؛ وتأمين الاستثمار؛ والتدابير التجارية المتصلة بالاستثمار التي تؤثر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوينه القطاعي وتوزيعه الجغرافي في البلدان المضيفة عن طريق أفضليات النفاذ إلى الأسواق وأدوات تعزيز الصادرات؛ والتدابير الموجهة خصيصا إلى تيسير نقل التكنولوجيا. وناقشت مذكرة الأمانة أيضا البعد الدولي، وحددت عددا من تدابير البلد الموطن الذي يمكن العثور عليها في الاتفاقات الدولية، مشيرة إلى أن هذه التدابير تصلح لعقد ترتيبات دولية إذا أبدت جميع الأطراف رغبة في ذلك.

٥٦ - وأضاف قائلاً إن اجتماع الخبراء بحث هذه القضايا وحدد قضايا جديدة. وساعد الاجتماع على الوصول إلى تعريف وأساس منطقي موحد لتدابير البلد الموطن. كما استعرض الاجتماع الممارسات الفضلى واعترف

بأهمية قيام البلدان المضيضة والبلدان الموطن على حد سواء بتنفيذ الالتزامات الدولية المتصلة بنقل التكنولوجيا تنفيذًا فعالًا. وقدمت أيضا مقترحات شتى بشأن مجالات العمل التي يمكن أن يضطلع بها الأونكتاد مستقبلا. وأشار إلى أن القضايا الأساسية والمقترحات التي قدمها الخبراء في مجال السياسة العامة ملخصة في مذكرة مطروحة على اللجنة (TD/B/COM.2/30).

٥٧- وأخيرا، قال إن اجتماع الخبراء طلب إلى الأونكتاد إنشاء خدمة على شبكة الإنترنت تحيل إلى مصادر المراجع ذات الصلة في البلدان الموطن بشأن تدابير تشجيع الاستثمار في الخارج، وأعلن إنشاء نموذج تجريبي لهذه الخدمة في موقع فرعي تابع لصفحات الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار على الشبكة العالمية. وشكر لأمانة الرابطة دعمها في هذا الصدد، وشكر الدول الأعضاء التي أتاحت معلومات لهذه الخدمة.

٥٨- وقدمت رئيسة اجتماع الخبراء المعني بتدابير البلد الموطن تقرير الاجتماع وعرضت نتائجه واستنتاجاته الرئيسية. وقالت إن الاجتماع كلف بتبادل الآراء في التجارب الوطنية والممارسات الفضلى في تدابير البلد الموطن القائمة، مع التركيز على التقييم والأساس المنطقي والفعالية والتأثير والتحسين، ومع مراعاة البعد الدولي. وفيما يتعلق بالتقييم تحديدا، قالت إنه طلب إلى الخبراء إلقاء مزيد من الضوء على مختلف أنواع تدابير البلد الموطن، ومدى انتشارها ونطاقها، وبسط أو استيفاء المعلومات التي قدمتها الأمانة في مذكرة القضايا. وفيما يخص الأساس المنطقي، طلب إلى الخبراء تحليل وبحث الأسباب التي دفعت البلدان الموطن إلى اتخاذ هذه التدابير وما إذا كانت هذه التدابير تشكل جزءا هاما من بيئة تنظيمية اقتصادية "حديثة" وتعليل ذلك. وطلب إليهم أيضا الوقوف على فعالية تدابير البلد الموطن ومدى تأثيرها في التنمية وتحديد الممارسات الفضلى، وذلك لتزويد البلدان الموطن بأمثلة عملية تساعدها في ما تبذله من جهود في هذا المجال. وعهد إلى الخبراء باستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها بشأن مدى تأثير تدابير البلد الموطن في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بوجه خاص، وفي تنمية البلدان النامية بوجه عام، بهدف تقديم ما يمكن من تحسينات ومعايير للمضي قدما. وأخيرا، فيما يتعلق بالبعد الدولي، طلب إلى الخبراء إلقاء مزيد من الضوء على تطبيق تدابير البلد الموطن القائمة على الصعيد الدولي.

٥٩- ثم لخصت القضايا الرئيسية والمقترحات التي قدمها الخبراء في مجال السياسة العامة لكي تنظر فيها اللجنة. أولا، تطبق تدابير البلد الموطن لأسباب منها ما ترمي البلدان الموطن والبلدان المضيضة إلى تحقيقه من أهداف. ويستدعي تنوع هذه الأهداف أن يتسم تصميمها وتطبيقها بقابلية التكيف والمرونة "لعدم وجود مقاس واحد يناسب الجميع". ثانيا، يمكن تحديد عدد من الممارسات الفضلى في تطبيق تدابير البلد الموطن تؤدي إلى زيادة فعالية هذه التدابير. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي: تقديم معلومات دقيقة ومستوفاة وعالية الجودة؛ وإقامة مبادلات منتظمة بين البلدان الموطن والبلدان المضيضة؛ والترويج لآليات مبتكرة تتيح التغلب على الفوارق الثقافية واللغوية؛ واستخدام محافل التبادل الأقليمي؛ وتوفير المساعدة المالية وتأمين الاستثمار؛ وإبرام اتفاقات بشأن حماية

الاستثمارات والازدواج الضريبي والنفاد إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا. ومن شأن الترتيبات الدولية أيضا أن تؤدي دورا في زيادة كفاءة بعض تدابير البلد الموطن، وهي تؤدي فعلا هذا الدور بتوفيرها إطارا لتنفيذ هذه التدابير تنفيذًا تعاونيًا. ثالثًا، يجب أن تضع حكومات البلدان الموطن في اعتبارها الممارسات الفضلى والتحسينات الممكنة في مجال تدابير البلد الموطن عند اعتمادها هذه التدابير و/أو تصميمها و/أو إعادة تصميمها. رابعًا، تسري الممارسات الفضلى والتحسينات الممكنة في مجال تدابير البلد الموطن أيضا على المستفيدين منها، أي على البلدان المضيفة وقطاعها الخاص. ولذلك، أوصى الخبراء بأن تعمل مؤسسات البلدان المضيفة المعنية بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعاون الوثيق مع مؤسسات البلدان الموطن المسؤولة عن إدارة تدابير البلد الموطن، وأشاروا إلى الدور القيم الذي تضطلع به الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار في هذا السياق. وأخيرًا، تعد مسألة نقل التكنولوجيا مجالًا يحظى باهتمام خاص ويستدعي إجراء مزيد من البحوث والمداولات الحكومية الدولية. ومن المسائل الرئيسية التي ينبغي بحثها في هذه المداولات مسألة جعل أحكام الاتفاقات الدولية الخاصة بتشجيع نقل التكنولوجيا أكثر فعالية مما كانت عليه حتى الآن.

٦٠ - وقال ممثل كوبا، متحدثًا باسم مجموعة الـ ٧٧، إن البلدان المضيفة ترحب بتدابير البلد الموطن باعتبارها تدابير مكتملة لما تتخذه هي من إجراءات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تعزيز تنميتها. ولذلك فمن المسلم به أن تدابير البلد الموطن هي عنصر من العناصر الهامة التي تؤدي دورا في زيادة جاذبية مواقع الاستثمار في البلدان المضيفة النامية. ومن شأن تدابير البلد الموطن أيضا أن ترقى بنوعية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتلقاه البلدان النامية. وقال إن من بين القضايا المطروحة كيفية تحسين فوائد التنمية التي يمكن استخلاصها من هذه التدابير. وهناك قضية مطروحة أخرى هي كيفية تحسين فعالية تدابير البلد الموطن وجعلها أكثر استقرارًا وشفافية وقابلية للتنبؤ. وفي هذا الصدد، أشار إلى توصيات اجتماع الخبراء وأبرز النقاط التالية: تنسيق الجهود التي يبذلها كل بلد من البلدان الموطن، ولا سيما لمنفعة مؤسساته الصغيرة والمتوسطة الحجم، من أجل زيادة الوعي بفرص الاستثمار، وخاصة في البلدان النامية؛ والتعاون بين مؤسسات البلدان الموطن والبلدان المضيفة، مثل وكالات تشجيع الاستثمار والرابطات الصناعية، بما في ذلك التدريب التعاوني؛ ودعم إنشاء هياكل صناعية في البلدان المضيفة (مثل إنشاء اتحادات تضم شركات من عدة بلدان موطن للاستثمار في مشاريع رئيسية لإقامة الهياكل الأساسية في البلدان النامية)؛ وقيام حكومات البلدان الموطن بدور تيسيري في بناء قدرات البلدان المضيفة على نحو يتيح لها تلقي الاستثمارات والاستفادة منها؛ وضمان التضافر بين تدابير البلد الموطن وبرامج المساعدة الوطنية والإقليمية والدولية (المساعدة الإنمائية الرسمية)؛ وتنفيذ البلدان المضيفة والبلدان الموطن للالتزامات الدولية المتصلة بالتكنولوجيا ونقلها. وأخيرًا، لاحظ أنه إذا أريد للبلدان النامية أن تتنفع بهذه الجهود على أتم وجه فقد يكون من المفيد معرفة التدابير التي تتخذها البلدان الموطن لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، وخاصة

المعلومات المتعلقة بالتدابير التي تتخذها الحكومات لتنفيذ أحكام الاتفاقات الدولية المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وينبغي تقديم هذه المعلومات إلى الأمانة وعرضها على اللجنة.

٦١ - ولاحظ ممثل نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، أن تدابير البلد الموطن فيما يتعلق بمواقع الاستثمار في أفريقيا تستدعي اتخاذ إجراءات في مجال التكيف أو إعادة الصياغة. ويمكن تعزيز فعالية هذه الإجراءات عن طريق اتباع نهج مكيفة لكل حالة ووضع أهداف إقليمية وقطرية تتسم بدرجة من قابلية التنبؤ. وأشار إلى توصيات اجتماع الخبراء فقال إن هذه الإجراءات تستدعي التعاون بين مؤسسات البلدان الموطن والبلدان المضيفة، مثل وكالات تشجيع الاستثمار والرابطات الصناعية، بما في ذلك التدريب التعاوني وتوفير الدعم لإنشاء هياكل صناعية في البلدان المضيفة، وقيام حكومات البلدان الموطن بدور تيسيري في بناء قدرات البلدان المضيفة لتلقي الاستثمارات والاستفادة منها، وهي إجراءات من شأنها جميعا أن تساهم مساهمة كبيرة في تعزيز فعالية تدابير البلد الموطن. وأوضح قائلاً إنه في إطار دعوة البلدان الموطن والبلدان المضيفة إلى بذل جهود تعاونية لأجل جني ثمار تدابير البلد الموطن، أشارت مجموعته إلى أنه إذا كان في وسع المستفيدين المحتملين من الاستثمار الأجنبي المباشر تقديم اقتراحات بشأن كيفية إسهام هذه السياسات والبرامج في تنميتهم فإن البلدان الموطن لها اليد العليا في وضع الأهداف والإجراءات وتنفيذها. وأوضح أن المجموعة الأفريقية تعتقد أن هذه الممارسة يمكن أن تؤدي إلى نتيجة غير النتيجة المنشودة وهي جني ثمار الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه عام ضمن حدود البلد الموطن. ودعا حكومات البلدان الموطن إلى أن تأخذ في اعتبارها الممارسات الفضلى المعروضة في تقرير اجتماع الخبراء عند تطبيق تدابير البلد الموطن و/أو تصميمها و/أو إعادة تصميمها.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن أحد عناصر القضية المطروحة هو، من غير شك، كيفية زيادة الفعالية في تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية الرامية إلى تشجيع الاستثمار في الخارج، بما في ذلك نقل التكنولوجيا. وإذا أريد تحقيق مزيد من النتائج العملية، ولا سيما في أفريقيا، فلا بد من إيراد بيانات السياسة العامة في مختلف أشكال تدابير البلدان الموطن الموجودة على الصعيد الدولي متبوعة بأحكام تتضمن قائمة بالتدابير أكثر تفصيلاً أو عملية تنفيذ محددة تترجم السياسة إلى ممارسة. وقد أشار اجتماع الخبراء تحديداً إلى قيام البلدان المضيفة والبلدان الموطن بتنفيذ الالتزامات الدولية المتصلة بالتكنولوجيا ونقلها تنفيذاً فعالاً، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، باعتبار ذلك تحسناً يمكننا في تطبيق تدابير البلد الموطن. وقال إن مجموعته متفقة مع هذا التقييم.

٦٣ - وقالت ممثلة سنغافورة، متحدثة باسم المجموعة الآسيوية، إن تدابير البلد الموطن يمكن أن تكون تدابير مكاملة للإجراءات التي تتخذها البلدان المضيفة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا في إطار ما تصبو إليه من أهداف لتعزيز التنمية إجمالاً. وأعربت عن تأييدها لتوصيات اجتماع الخبراء التي حددت العوامل التي يمكن

أن تساهم في زيادة فعالية هذه التدابير، وأبرزت التدابير التالية: التنسيق الفعال بين جميع جوانب الجهود التي يبذلها كل بلد من البلدان الموطن، ولا سيما لمنفعة مؤسساته الصغيرة والمتوسطة الحجم، من أجل زيادة الوعي بفرص الاستثمار، وخاصة في البلدان النامية؛ والتعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بين مؤسسات البلدان الموطن والبلدان المضيفة، مثل وكالات تشجيع الاستثمار والرابطات الصناعية، بما في ذلك التدريب التعاوني؛ ودعم إنشاء هياكل صناعية في البلدان المضيفة عن طريق إجراءات منها مثلاً إنشاء اتحادات تضم شركات من عدة بلدان موطن لكي تستثمر في مشاريع رئيسية للهياكل الأساسية في البلدان النامية؛ وقيام البلدان المضيفة والبلدان الموطن بتنفيذ الالتزامات الدولية المتصلة بالتكنولوجيا ونقلها تنفيذاً فعالاً.

٦٤- وأبرز ممثل المكسيك، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الحاجة إلى تحديد الجهود التي تبذلها البلدان النامية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومراعاة هذه الجهود، وكذلك تحديد وتعميم المعلومات المتعلقة بالتدابير المتخذة في البلدان الموطن لتعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وأشار أيضاً إلى ضرورة التعاون بين حكومات البلدان المضيفة والبلدان الموطن ومؤسسات القطاع الخاص فيها بغية زيادة فعالية تدابير البلدان الموطن. وشدد على الدراسة التي أوصى اجتماع الخبراء بإجرائها بشأن قيام البلدان المضيفة والبلدان الموطن بتنفيذ الالتزامات الدولية المتصلة بالتكنولوجيا ونقلها تنفيذاً فعالاً.

٦٥- ونوهت ممثلة السويد، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، بقيمة اجتماع الخبراء وبأهمية المناقشة ولكنها لاحظت أن آثار تدابير البلدان الموطن لا تزال هامشية. وقالت إن هذا الموضوع لا يعرف الاهتمام بعيداً عن مسألة أهم هي مسألة تحسين المقومات. وقد تفضي المناقشة، بعد بضعة أعوام، إلى استنتاج مفاده أن تديني مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ليس سببه قلة الترويج له في البلدان الغنية. فالاستثمار الأجنبي المباشر يأتي إلى حيث توجد بيئة تمكينية. وتشمل التدابير المؤدية إلى تهيئة هذه البيئة، على سبيل الذكر لا الحصر، ما يلي: خفض المخاطر السياسية وتأمين الاستثمار، وتوفير الأمان القانوني عن طريق عقد اتفاقات بشأن حماية الاستثمار، وضمان إمكانية التنبؤ عن طريق عقد اتفاقات بشأن الازدواج الضريبي. ومن شأن توفير الحماية القانونية للملكية الفكرية أن يسهل نقل التكنولوجيا. أما الآثار التي ينطوي عليها هذا النهج العام المتعلق بتدابير البلد الموطن والمبين آنفا فهي مسألة راجعة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي ينتهج كل منها نهجه في السياسة العامة. ومن بين البنود المذكورة في قائمة الممارسات الفضلى، أبرزت عدداً من العوامل التي تساهم في زيادة فعالية تدابير البلد الموطن، وهي الشفافية والإقلال قدر الإمكان من البيروقراطية، وبناء القدرات في البلدان المضيفة، وتنفيذ الالتزامات الدولية. واستدركت قائلة إن تدابير البلد الموطن سيظل تأثيرها محدوداً ما لم تهيأ لها بيئة تمكينية في البلد المضيف. ولا تزال السياسات المحلية هي العامل الرئيسي في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما العوامل الهامة على الصعيد الوطني فهي الإطار التنظيمي، والأمان القانوني، ومكافحة الفساد، والاستقرار على الصعيد السياسي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، وحجم السوق (من خلال التعاون الاقتصادي الإقليمي)، وإمكانات النمو،

وتوافر الهياكل الأساسية والموارد البشرية. وأما العوامل على الصعيد الدولي فهي التفاوض على معاهدات استثمار ثنائية، والتفاوض على اتفاقات استثمار أوسع نطاقا. وأكدت ضرورة التركيز أولا على المقومات في البلدان المضيفة قائلة إن الهدف الأول يجب أن يكون تحسين الظروف الأساسية.

٦٦- وأعربت ممثلة جامايكا، متحدثة باسم الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، عن تأييدها لتوصيات اجتماع الخبراء وأطلعت اللجنة على الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الرابطة في توفير التسهيلات لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية. وأعربت أيضا عن تأييدها لإضافة خدمة الإحالة التي يوفرها الأونكتاد إلى موقع الرابطة على الشبكة العالمية، هذه الخدمة التي تنشئ صلات بالمصادر المرجعية ذات الصلة في البلد الموطن بشأن تدابير الاستثمار في الخارج.

٦٧- وقال ممثل اليابان إن لتدابير البلد الموطن أثرا ضئيلا على تشجيع التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر في غياب البيئة التمكينية في البلدان المضيفة النامية. وأضاف قائلاً إن للمساعدة الإنمائية الرسمية دورا كبيرا في تحسين جو الاستثمار المحيط بإقامة الهياكل الأساسية، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، وتوفير المعلومات عن فرص الاستثمار في البلدان المضيفة النامية. وشدد على أهمية التعاون بين البلدان النامية عن طريق اتخاذ مبادرات كإنشاء المركز الآسيوي الأفريقي لتعزيز الاستثمار ونقل التكنولوجيا الذي يعتبر مثالا على تدابير متابعة مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية.

٦٨- وقال ممثل زامبيا إن تدابير البلد الموطن في الترتيبات الدولية توفر إطارا للتعاون بين البلدان الموطن والبلدان المضيفة. وأشار إلى المادة ٦٦-٢ من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، هذه المادة التي تتناول الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا بغية تمكينها من تهيئة قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للبقاء.

٦٩- وأبرز ممثل سويسرا التدابير الراهنة التي تتخذها الحكومة السويسرية لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية ونقل التكنولوجيا إليها. وأشار أيضا إلى ما يتسم به نظام الاستثمار في البلدان المضيفة من أهمية كبيرة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٧٠- ولاحظ ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن اتباع سياسة متحررة في مجال الاستثمار أمر أساسي في اجتذاب الاستثمارات وأن على حكومات البلدان الموطن ألا تحاول توجيه القرارات التي يتخذها القطاع الخاص في مجال الاستثمار. وقال إنه لا يعتبر الحوافز المالية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في عداد الممارسات الفضلى، باستثناء المساعدة المقدمة في مجال التأمين والإقراض، بسبب ما تؤدي إليه هذه الحوافز من تشويهات في توزيع الموارد. ورجح أيضا أن يؤدي التدخل الحكومي في قرارات الاستثمار وغيرها من شروط الأداء إلى إعاقه

الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من الحفز عليه. وختم حديثه مشددا من جديد على أن اتباع البلد المضيف لسياسة استثمارية سليمة توفر للاستثمار بيئة تمكينية هو أمر أهم بكثير بالنسبة للمستثمرين.

٧١- وقال ممثل **الصين** إن تدابير البلد الموطن تشمل طائفة متنوعة من التدابير. فتدابير البلد الموطن الإيجابية يمكن أن تساهم في التعاون بين مؤسسات البلدان الموطن والبلدان المضيضة، وفي إنشاء هياكل صناعية في البلدان المضيضة، وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان الموطن، وبناء القدرات في البلدان المضيضة، ونقل التكنولوجيا.

٧٢- وقال ممثل **المغرب** إن المشاريع المشتركة تمثل أنجع سبيل إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتعميم التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشجع الأونكتاد إنشاء "نقاط استثمار" بهدف نشر المعلومات عن الفرص المتاحة في البلدان النامية المضيضة.

٧٣- وأعرب ممثل **أوغندا** عن تأييده لتوصيات فريق الخبراء قائلا إن المساعدة التي تقدمها حكومات البلدان الموطن أساسية في نشر المعلومات عن فرص الاستثمار في البلدان النامية المضيضة.

٧٤- ولاحظت ممثلة **المملكة المتحدة** أن حسن التدبير هو من بين العوامل التي تساهم في اجتذاب الاستثمار. وأضافت قائلة إن تدابير البلد الموطن تؤدي دورا صغيرا في تشجيع الاستثمار الأجنبي بالقياس إلى نظام الاستثمار في البلدان المضيضة.

٧٥- وقال ممثل **شيلي**، مشيرا إلى تجربة بلده، إن التعاون بين البلدان النامية في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بالأهمية أيضا وينبغي التشديد عليه.

الفصل الخامس

عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٧٦- كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند:

"استعراض سياسة الاستثمار والابتكار في إثيوبيا" (UNCTAD/ITE/IPC/Misc.4)

"استعراض سياسة الاستثمار في إكوادور" (UNCTAD/ITE/IPC/Misc.2)

"استعراض سياسة الاستثمار في موريشيوس" (UNCTAD/ITE/IPC/Misc.1)

"استعراض سياسة الاستثمار في بيرو" (UNCTAD/ITE/IPC/Misc.19)

٧٧- عرض ممثل أمانة الأونكتاد برنامج عمليات استعراض سياسات الاستثمار وأهدافه ومساره وأعمال متابعته. ومع أن عمليات استعراض سياسات الاستثمار عدلت بحسب احتياجات بلدان فرادى، إلا أنها اتخذت شكلا ومنهجية مشتركين. والغرض منها إثراء المناقشات الدولية بتجارب البلدان والمناطق، وذلك وفقا للولاية الممنوحة من الأونكتاد العاشر الذي عقد في بانغوكوك. وعرضت عمليتان من عمليات استعراض سياسات الاستثمار في الدورة الرابعة للجنة، وستعرض أربع عمليات أخرى في الدورة الحالية. وعلاوة على ذلك، ورد ١١ طلبا لإجراء عمليات استعراض لسياسات الاستثمار.

استعراض سياسة الاستثمار في موريشيوس

٧٨- قال ممثل أمانة الأونكتاد، لدى عرضه عملية سياسة الاستثمار في موريشيوس، إن أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا البلد بدأ يضعف بعد أن كان جيدا في الثمانينات وبداية التسعينات. وقد واجهت موريشيوس المشاكل التي تواجه بلدا متوسط الدخل، وأهم التحديات التي تعترضها الارتقاء والانتقال إلى القطاعات ذات القيمة الأعلى، وزيادة الاستثمار الخارجي في المنطقة. وبغية الانتقال إلى استثمار أجنبي مباشر أفضل نموا، أوصى استعراض سياسة الاستثمار بأن تعتمد موريشيوس على مختلف مواطن قوتها، وأن تتخذ تدابير في مجال السياسة العامة. ومن هذه التدابير، خصوصا، تحسين إطار السياسة العامة والإطار التشغيلي للاستثمار الأجنبي المباشر بجعله معادلا لأفضل الممارسات؛ وترشيد الحوافز الضريبية؛ وإنشاء وكالة عليا تعنى بتعزيز الاستثمار وتيسيره؛ ووضع الخوصصة على المسار السريع؛ وتنفيذ استراتيجيات ترمي إلى رفع مستوى قاعدة رأس المال البشري. وأشار إلى أن موريشيوس خطت مؤخرا خطوات في اتجاه تحرير قطاع الاتصالات وإنشاء مجلس للاستثمار.

٧٩- وأعرب ممثل موريشيوس عن شكره للأونكتاد وموظفيه على العمل الذي اضطلعوا به في استعراض سياسة الاستثمار، واعترف بميزة الأونكتاد النسبية في العمل التحليلي من أجل البلدان النامية. وأكد على التزام حكومته بإيجاد بيئة أفضل وأكثر مؤاتاة للاستثمار. لقد كانت سياسات موريشيوس الإنمائية متماسكة وتستند إلى توافق الآراء. ونشأ الاستثمار الأجنبي المباشر في الثمانينات وبداية التسعينات عن نفاذ موريشيوس على الأساس التفضيلي إلى السوق في أوروبا والولايات المتحدة. كما أن الحكومة اعتبرت أن استعراض سياسة الاستثمار جاء في الوقت المناسب. فقد جاءت التوصيات التي وضعها الاستعراض في مجال السياسة العامة بشأن الإطار التنظيمي، وتكنولوجيا المعلومات، والقطاع البحري، والخدمات المالية الإقليمية متفقة مع الاستراتيجيات الجديدة للحكومة بشأن التنمية الصناعية. وبذلت مؤخرا جهود كبيرة على أعلى المستويات لتدعيم هذه القطاعات، تدعيما يشمل تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإنشاء مجلس الاستثمار. وأكد ممثل موريشيوس على أنه بالرغم من التحديات التي تفرضها الجغرافية وحجم السوق وقيود الموارد، فإن موريشيوس ستستمر في مواجهة تحديات جديدة. كما أبرز الأولوية التي تولي لتنمية الموارد البشرية، مشيرا إلى أن الحكومة أنشأت مؤخرا وزارة لهذا الغرض. وتظل الحكومة ملتزمة بالتعاون والتكامل الإقليميين واستكشاف الفرص التي يتيحها قانون النمو والفرص للولايات المتحدة وأفريقيا. ودعا إلى زيادة التعاون والدعم من المجتمع الدولي ودوائر الأعمال. وفي الختام، قال إنه التمس مساعدة الأونكتاد في ترشيد هيكل الحوافز الضريبية على نحو ينسجم مع إطار السياسة العامة الشامل.

٨٠- وأثنى المشاركون على موريشيوس لما حقته من إنجازات ملحوظة ولما تبذله من جهود متواصلة في سبيل التكيف مع البيئة العالمية المتغيرة. وأجرى ممثل سنغافورة مقارنة بين بلده وبين موريشيوس من حيث حدود النمو بالنسبة للاقتصادات الصغيرة. فبالنسبة لهذه الاقتصادات، قد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر الوسائل فعالية للقفز فوق الحاجز القائم دون التنمية. وقال ممثلا ترينيداد وتوباغو وجامايكا إن القيود التي تواجه بلديهما وموريشيوس، بوصفها اقتصادات جزرية صغيرة نامية، هي قيود متماثلة، وحثا المجتمع الدولي على مراعاة التحديات التي قد تواجه هذه البلدان في عالم آخذ في التعولم. ورأى ممثل آخر أن المنافسة عامل مهم في قدرة الاقتصادات الصغيرة على المحافظة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن ثم، فإن من الجدير بالدعم التوصيات التي قدمت في استعراض سياسة الاستثمار والتي تدعو إلى أخذ إطار سياسة الاستثمار بأفضل الممارسات والسياسات العامة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر التي قد تساعد في بلوغ أهداف استراتيجية.

٨١- وبغية تعزيز دور موريشيوس كمركز إقليمي للخدمات المالية والخدمات في مجال الأعمال، دعا المشاركون إلى انتهاج سياسات تركز على إيجاد قدرات للاستجابة السريعة، وبالذات تسريع برنامج تخصيص، وإزالة البيروقراطية المفرطة، والإبقاء على تكاليف منخفضة في مجالي الأعمال والاتصالات، وتقوية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم برفع مستوى الجودة والابتكار من أجل تحقيق تحول سريع في الأنشطة ذات القيمة المضافة. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، اعتبر استعمال الإنترنت ومداخل التعامل فيما بين المشروعات أمرا مهما. وعلاوة

على ذلك، أشير إلى أنه ينبغي لموريشيوس، إذا أرادت أن تترك بصماتها في الأسواق المالية، أن تستهدف المصارف الأجنبية لكي تقدم لها الخدمات بواسطة التعاقد من الباطن؛ وهذا من شأنه أن يمكن البلد من الاستفادة من نقل الخبرات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي زيادة الحضور المنظور لموريشيوس في أسواق المال الدولية، فهذا من شأنه أن يختبر جودة ملاءمتها. وفي الوقت الحاضر، يقترض المستثمرون الأجانب محليا لأن سعر الفائدة الفعلي منخفض بسبب سعر روية موريشيوس المبالغ فيه.

استعراض سياسة الاستثمار والابتكار في إثيوبيا

٨٢- في صدد تقديم استعراض إثيوبيا، ذكر ممثل أمانة الأونكتاد، اللجنة بأنه وفقا لطلب من حكومة إثيوبيا، يجمع الاستعراض على نحو تكاملي بين عناصر استعراض سياسة الاستثمار وعناصر استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقال إن إطار سياسة الاستثمار في إثيوبيا شهد منذ سنة ١٩٩٢ تحسنا ملحوظا. فقد بسطت إجراءات الدخول بحيث باتت معظم القطاعات مفتوحة الآن على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجد خطط ضمانات وحوافز جذابة. وتحسن النظام الاستثماري تحسنا كبيرا وأصبح مؤاتيا للاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن الجهود المبذولة في مجال السياسة العامة في إثيوبيا، خلافا للحالة في بلدان عديدة أخرى، اتسمت إلى حد الآن بطابع اللحاق والتدارك. وهناك حاجة إلى الاستمرار في مراجعة الإطار الاستثماري وإعطاء الأولوية للاستثمار في البنية الأساسية المادية والتكنولوجية والتعليمية. وتشمل التحديات القائمة تكثيف عملية التخصيص، وزيادة تحسين التنسيق في مجال تعزيز الاستثمار وتطوير القدرات التي تستهدف الاستثمار.

٨٣- وأعرب ممثل إثيوبيا عن تقدير حكومته لاستعراض سياسة الاستثمار وقال إنها كانت مفيدة وجاءت في الوقت المناسب، خاصة بعد أن وجهت الحكومة مرة أخرى اهتمامها إلى مسألة النمو الاقتصادي. وأكد على أن أهم التحديات التي تواجه بلده هي الفقر والتخلف. ولما كانت الحكومة على وعي بالدور الرئيسي الذي يؤديه الاستثمار في معالجة هذه المشاكل، أوجدت بيئة متحررة للسياسة العامة تفضي إلى الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء. وكانت معظم التوصيات في استعراض سياسة الاستثمار تتماشى مع مجمل أهداف سياسة الحكومة العامة، وطلب إلى الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في مجال التنمية إلى مساعدة إثيوبيا في تنفيذ التوصيات.

٨٤- ورحب المشاركون بالجمع بين استعراض سياسة الاستثمار وبين استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، فهذا نهج مبتكر، ذلك أنه يساعد في إبراز العلاقة المباشرة القائمة بين عناصر كلا الاستعراضين في عملية تعزيز الأداء الاقتصادي من خلال تحسين القدرة التنافسية. وأهم من ذلك، وجه هذا الاستعراض، مثله مثل استعراض جامايكا الذي سبقه، الانتباه إلى انطباق الابتكار انطباقا واسعا على التنمية، وأظهر وجود هذا الابتكار في مجموعة كبيرة من المشروعات. وفي هذا الصدد، أسهم في إزالة الغموض الذي يحيط بعملية التنمية التكنولوجية إسهاما كبيرا. وعلاوة على ذلك، برز درس واضح مفاده أن البلدان الفقيرة ليست صحراء قاحلة في

بمجال الابتكار وأن الحكومات تحتاج إلى توجيه اهتمام خاص إلى عمليات الابتكار الفعلية التي تجري داخل المشروعات المحلية. وسوف يتطلب هذا الأمر وضع سياسات ترمي إلى تشجيع ثقافة الابتكار وتعزيزها.

٨٥- وأثني على الجهود التي بذلتها حكومة إثيوبيا لإيجاد بيئة مؤاتية لسياسة الاستثمار. غير أنه شدد على وجوب معالجة مشكلة معوقات البنية الأساسية والمهارات التقنية دون تأخير ضمانا لردود إيجابية من المستثمرين. وكما ذكر في الاستعراض، يعتبر تذليل تلك المعوقات شرطا أساسيا لتعزيز القدرة التوريدية واجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وأشار المناقشون إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد تقوم بدور تكميلي، كمصدر للتمويل الإضافي الموجه إلى معوقات مستهدفة، وبخاصة في مجال النقل، والطاقة، وبناء المؤسسات، وتطوير البنية الأساسية للاتصالات. وأبرز أحد المناقشين، في معرض إشارته إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في شمالي إيطاليا، الدروس التي تتعلق بالمؤسسات الإثيوبية الصغيرة والمتوسطة الحجم، خاصة الحاجة إلى تنسيق السياسة العامة على مستويي الحكومة المركزي أو الإقليمي، والدور المهم لدعم المؤسسات.

٨٦- وأشار إلى أن العناصر الهامة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي هي الاستقرار السياسي والمهارات والبنية الأساسية المتطورة تطورا جيدا. وأيد المشاركون جوانب رئيسية من جوانب استراتيجية تعزيز الاستثمار المذكورة في الاستعراض، أي الحاجة إلى تدفق أفقي وعمودي للمعلومات، واستراتيجية استثمارية منسقة ومركزة تركيزا جيدا، وشراكة فيما بين الشركات، والروابط في السلسلة التوريدية.

٨٧- وشكر ممثل كينيا أمانة الأونكتاد على مساعدتها إثيوبيا من خلال آلية استعراض سياسة الاستثمار. وقال إن كينيا، بصفتها بلدا مجاورا، لها مصلحة مباشرة في تنمية إثيوبيا اقتصاديا، وتريد دعمها بطرق منها تمكينها من النفاذ إلى البحر.

استعراض سياسة الاستثمار في بيرو

٨٨- قال ممثل أمانة الأونكتاد، في أثناء ذكره المعالم البارزة لاستعراض سياسة الاستثمار في بيرو، إن حكومة بيرو توفر للمستثمرين بيئة سليمة في مجالي الاقتصاد والأعمال، وأحدث إطار استثماري، وذلك يشكل أسسا جوهرية يجب المحافظة عليها إذا أرادت بيرو الاستمرار في كونها وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي تعزيز الصلات بين الموردين والصناعات المعنية بغية تعزيز قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر التنافسية في الصناعات التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تطوير إمكانات بيرو لاجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة بواسطة سياسات أطول أجلا ترمي إلى تعزيز الابتكار في القطاعات المربحة. وشملت توصيات استعراض سياسة الاستثمار تدابير في مجال السياسة العامة لتحسين البنية الأساسية والتكنولوجيا والابتكار، وكذا نوعية الموردين والتعليم. وينبغي اتخاذ مبادرات جريئة في مجال تعزيز الاستثمار بغية تخطي النجاح الذي تحقق إلى الآن بفضل

عملية التخصيص ومنح الامتيازات المتعلقة بالأصول والخدمات العامة. ومن شأن إنشاء مركز واحد للنهوض بالاستثمار أن ييسر هذا المسعى.

٨٩- وأيد ممثل بيرو توصيات الأمانة الواردة في استعراض سياسة الاستثمار. وأكد أن برنامج التخصيص الذي أنجز فعلا يحتمل أن تجلب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة، وأن الحكومة ستستحدث خدمات للرعاية اللاحقة لفائدة المستثمرين. وفي مجال البنية الأساسية، تعزم الحكومة الاستمرار في برامج الامتيازات لتحسين الخدمات التي تقدمها الموانئ والمطارات، وسوف توسع نطاق البرامج ليشمل مجالات مثل الكهرباء والري. وبالإضافة إلى ذلك، اعترفت بأن موارد بيرو لم تستغل استغلالا كاملا. واعترفت أيضا بالحاجة إلى تعزيز سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وطلبت مساعدة الأونكتاد في صياغة هذه السياسات من خلال استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي المستقبل، سوف تركز سياسات بيرو في مجال تعزيز الاستثمار على التنمية العنقودية، وبخاصة في مجالات التعدين والزراعة وصيد الأسماك والسياحة. واستمرارا في تيسير عملية الاستثمار، سوف تنظر الحكومة، في إنشاء "عملية جامعة". وعلاوة على ذلك، سوف تسعى إلى تعزيز إدماج بيرو في الاقتصاد العالمي ومواصلة تأدية دور فعال في عملية التكامل الإقليمي.

٩٠- ونظر باهتمام في الدروس التي استخلصت من برنامج التخصيص الناجح الذي نفذته بيرو. وقبل التخصيص، أنشأت الحكومة وكالات تنظيمية لضمان ألا يجل احتكار القطاع الخاص محل احتكار القطاع العام. وشجعها ذلك على بذل مزيد من الجهود لتأمين بيئة استثمارية مستقرة وآمنة ويمكن التنبؤ بها. وعند الأخذ بالمنافسة في قطاع من القطاعات، يعتبر من المهم ألا توقف عملية التخصيص لتجنب تغيير البيئة التنظيمية للمستثمرين. وينبغي أن تكون وظائف وقواعد الوكالات التنظيمية واضحة، خاصة عندما تعمل مشروعات عامة وخاصة في القطاع نفسه. ومن التحسينات الأخرى التي يمكن الأخذ بها تبسيط اتفاقات الاستقرار القانوني التي اعتبرت عنصرا مهما في ضمان الاستقرار القانوني والقضائي بالنسبة للمستثمرين. وأشار إلى وجوب المحافظة على صحة هذه الاتفاقات عندما تندمج الشركات أو تغير هياكلها التشغيلية.

٩١- ولاستغلال القدرات الاستثمارية، شجعت الحكومة على تعزيز مجالات جديدة مثل التجارة البيولوجية، والتجارة الإلكترونية، والسياحة الإيكولوجية. ومن شأن إقامة سلطة سياحية وحيدة أن يسهل تعزيز الاستثمار في منتجات سياحية متنوعة وحفظ التراث. وينبغي أيضا للحكومة أن تنظر في اتخاذ تدابير لاجتذاب مزيد من الاستثمارات من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز الصلات بين هذه المؤسسات والشركات الكبيرة. وأخيرا، ينبغي لبيرو أن تحافظ على الروابط القوية القائمة بين التجارة المفتوحة والسياسات الاستثمارية، إضافة إلى الضبط الدقيق للإطار الاستثماري. وينبغي لها أيضا ضمان استمرار سياسات الاستثمار وتعزيز سيادة القانون.

استعراض سياسة الاستثمار في إكوادور

٩٢- عرض ممثل أمانة الأونكتاد السمات الرئيسية لاستعراض سياسة الاستثمار في إكوادور. وقال إن توصيات الأونكتاد أكدت أهمية استعادة إكوادور لاستقرارها واستئناف نموها. والاستقرار السياسي هو أحد الشروط الأساسية لتحسين بيئة الأعمال. ولا يقل عن ذلك أهمية استقرار القوانين والأنظمة الاقتصادية وشفافيتها، لا سيما تلك المتعلقة بالضرائب والعمل والملكية. ومن المجالات الحاسمة أيضا تحقيق التوافق الاجتماعي حول الإصلاحات. وفيما يتعلق بالإطار الاستثماري، حسن الدستور معاملة المستثمرين وقدم ضمانات جديدة لهم، لكن مشكلة التنفيذ لا تزال قائمة. وأحد الأمثلة على ذلك أعمال حقوق الملكية، فالغموض في هذا المجال قائم كما في التعدين والتنقيب عن النفط واستغلال الموارد الأحيائية. وينبغي للحكومة تنفيذ برنامج عملي للتخصيص، وهو البرنامج الرئيسي للتحقيق الفوري لإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع مملوك للدولة لا يزال كبيرا. وينبغي للحكومة أيضا وضع سياسات ترمي إلى زيادة المزايا الطويلة الأجل الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوجد في السياسة العامة أربعة مجالات بالذات تكتسي أهمية كبيرة هي تنمية الموارد البشرية، والعلم والتكنولوجيا، والمنافسة، والسياسات الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية، بما فيها إيجاد علاقات بين المشروعات الأجنبية والمحلية وتعزيزها. وشملت توصيات الأونكتاد وضع برنامج لتعزيز الاستثمار وإطلاقه، وإنشاء وحدة لتعزيز الاستثمار.

٩٣- وأعرب ممثل إكوادور عن تقدير بلده للعمل الذي اضطلعت به الأمانة. وسيشكل استعراض سياسة الاستثمار قاعدة هامة تستند إليها إكوادور للعمل بصورة منظمة ومنسقة في تعزيز الاستثمار، وسيساعد مؤسسة التجارة والاستثمار في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لفائدة الصناعات الموجهة للتصدير. وقد اضطلعت الحكومة فعلا بعدد من الإصلاحات في مجال السياسة العامة لإعادة هيكلة الدين الخارجي وتدعيم النظام المصرفي وترشيد النظام الضريبي المعقد. وسوف تعمل مؤسسة التجارة والاستثمار، تبعا لتوصيات الأونكتاد، بشكل وثيق مع مجلس البيئة الوطني، وهو الوكالة المكلفة بعملية التخصيص. وتدرك الحكومة إدراكا تاما أنه ينبغي أن ترافق عملية التحول إلى الدولار تدابير ترمي إلى تحسين القدرة التنافسية للمشروعات. وتعزز إنشاء مجلس معني بالقدرة التنافسية، وإقامة برنامج خاص لدعم تنمية القطاع الخاص. ووافقت مؤسسة التجارة والاستثمار على توصيات الأونكتاد بشأن تعزيز الاستثمار، واعتبرت أن الوقت قد حان للشروع في أنشطة تعزيز الاستثمار بالاقتران مع تعزيز الصادرات. وسوف تضع استراتيجية لتعزيز الاستثمار وتنشئ وحدة لتعزيز الاستثمار. ولما لم تكن لديها الخبرة في مجال تعزيز الاستثمار، فإنها ترحب بمزيد من المساعدة من الأونكتاد في هذا المجال.

٩٤- وشجعت الجهود التي تبذلها حكومة إكوادور في سبيل إعادة توجيه اقتصاد البلد الوجهة الصحيحة. واعتبر إنشاء "صندوق التضامن" لإدارة الأموال التي درتها عملية التخصيص أداة جيدة ومستحدثة لدعم التنمية الاجتماعية وتحقيق التوافق الاجتماعي بشأن الإصلاحات. وأعرب ممثلو البلدان النامية عن اهتمامهم بتجربة

إكوادور في مجال التحول إلى الدولار ومغزاها بالنسبة للتنمية والآثار السلبية المحتملة. وبعد إدخال عملة اليورو، قد تواجه البلدان النامية في أفريقيا التحدي نفسه الذي واجهته البلدان التي تشهد التحول إلى الدولار في أمريكا اللاتينية.

٩٥- وأشير إلى أن مناخ الاستثمار قد تدهور في إكوادور. فهناك بعض حالات القصور الهيكلي، ويجب بذل جهود كبيرة لكسب ثقة المستثمرين من جديد. ومن بين المجالات التي تحتاج إلى تحسين الأنظمة المالية، والنظام المصرفي، وخدمات البنية التحتية الأساسية. وعلاوة على ذلك، أجبرت عملية التحول إلى الدولار المشروعات العاملة في إكوادور على تحويل ميزانيتها إلى الدولار وإعادة تقييم الأصول، وقد يكون من الضروري إجراء عملية تكيف في المجال الضريبي. وعموما، يحتاج البلد إلى تحسين البيئة التمكينية وسيادة القانون وتعزيز المؤسسات. وشجع على وضع برنامج عملي للتخصيص، وعلى الاستفادة من تجربة بوليفيا التي اعتمدت خطة للرسملة عندما خصصت مشروعات القطاع العام. وينبغي إعادة النظر في دور مصارف الاستثمار ومؤسسات الإقراض والوسطاء الماليين. وأخيرا، ينبغي لإكوادور أن تتبع خطة نشطة لتعزيز الاستثمار، خاصة في مجال النفط.

متابعة الاستعراض الذي أجري سابقا لسياسات الاستثمار

٩٦- أفاد ممثل أوغندا التي استعرضت سياساتها الاستثمارية في الدورة الرابعة للجنة سنة ١٩٩٩ بأن بلده نفذ السنة الماضية العديد من التوصيات الواردة في استعراض سياسة الاستثمار بدعم من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة السويسرية. وبلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المسجلة سنة ٢٠٠٠ ضعف ما كانت عليه السنة السابقة. ومكن استعراض سياسات الاستثمار من تعبئة واضعي السياسات في بلدانهم لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن المشاكل التي هم على وعي بها. وفي حالة أوغندا، تحمل الرئيس مسؤولية تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض سياسة الاستثمار.

المناقشة العامة بشأن استعراض سياسات الاستثمار

٩٧- قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن وفده لم يتمكن من المشاركة مشاركة كاملة في مناقشة استعراض سياسات الاستثمار. والسبب في ذلك أن الوثائق ذات الصلة لم ترد مسبقا في وقت يكفي لتلقي ردود من سلطات بلده. ولذلك طلب أن تكون الوثائق الخاصة باستعراض سياسات الاستثمار في الدورة السادسة للجنة متوافرة قبل انعقاد الدورة بستة أسابيع على الأقل.

٩٨- وقالت ممثلة السويد، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، إن استعراض سياسات الاستثمار والمناقشات التي أعقبته كانا مجديان للغاية. إلا أن الوقت المخصص لكل استعراض ومناقشة، ساعة ونصف الساعة، لم يكن كافيا،

لا سيما نظرا لمشاركة الممثلين رفيعي المستوى. واقترحت أن تصوغ الأمانة مقترحا، تستند فيه إلى مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء، لمراجعة شكل هذا البند من جدول الأعمال. ثم قالت إنه ينبغي أن يرمي هذا المقترح لا تخصيص مزيد من الوقت للمناقشة في اللجنة فحسب، بل أيضا إلى توفير الوثائق الخاصة باستعراض سياسة الاستثمار قبل انعقاد الدورة بفترة تتراوح بين أربعة وستة أسابيع بحيث يتاح للدول الأعضاء الوقت الكافي لدراستها ومن ثم المشاركة مشاركة كاملة في المناقشات. وأردفت قائلة إنه يمكن الشروع في معالجة البند إما في بداية الدورة أو في نهايتها. ومن المفيد عرض مقترح الأمانة على الاجتماع المقبل لاستعراض سير الآلية الحكومية الدولية.

٩٩- وأعرب ممثل جنوب أفريقيا، متحدئا باسم المجموعة الأفريقية، عن تقديره لاستعراض سياسات الاستثمار الذي أدى دورا مفيدا في مساعدة البلدان النامية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتطلعت مجموعته إلى مزيد من عمليات استعراض سياسات الاستثمار للبلدان الأفريقية، لكن لا ينبغي لها أن تثقل كاهل البلدان المعنية بلا مبرر. ومع أنه رحب بإدراج بند بشأن استعراض سياسات الاستثمار في جدول أعمال الدورة السادسة للجنة، قال إن مناقشة استعراض سياسات الاستثمار تتطلب وقتا أكثر مما هو متاح حاليا. وبالتالي، أيد طلب المتكلم السابق أن تضع الأمانة مقترحا في هذا الصدد.

١٠٠- وقال ممثل المكسيك، متحدئا باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبية، إنه ينبغي تعميم وثائق استعراض سياسات الاستثمار قبل انعقاد دورة اللجنة بكثير كي يتسنى إيلاء الاهتمام المناسب بها. وثمة حاجة إلى مزيد من الوقت لمناقشتها في اللجنة.

١٠١- ووافق ممثل أمانة الأونكتاد على وجوب توفير وثائق استعراض سياسات الاستثمار مسبقا، وقال إن الأمانة ستسعى إلى ضمان ذلك مستقبلا. وتوجد حاجة بالفعل، إلى وقت أكثر لتمكين المشاركين من مناقشة الاستعراضات بمزيد من التفصيل. ورأى حاجة إلى دراسة هذه المسألة، وأشار إلى اقتراح ممثلة السويد في هذا الصدد.

الفصل السادس

تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١٠٢- كانت الوثيقة التالية معروضة على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند:

"تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته السابعة عشرة" (TD/B/COM.2/25 - TD/B/COM.2/ISAR/10)

١٠٣- عرض رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل تقرير فريقه عن دورته الفريق السابعة عشرة. وقال إن ٩٣ خبيراً من ٥٣ بلداً حضروا الدورة، بالإضافة إلى ١٠ جمعيات مهنية وطنية وإقليمية، وثلاث منظمات إقليمية ودولية. وكان الموضوع الرئيسي الذي دار حوله النقاش احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال المحاسبة. وحدد الفريق عدة عقبات تعترض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال حفظ سجلات دقيقة ووضع تقارير مالية مفيدة، ووافق على مجموعة من الخصائص التي ينبغي توافرها في نظام للمحاسبة المالية والإبلاغ في هذه المشاريع. وقرر حينئذ إجراء مشاورات مخصصة بين الخبراء في الفترة ما بين الدورات والعمل على تحديد إطار للمحاسبة والإبلاغ لأنواع مختلفة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتوفر فيها تلك الخصائص. وسوف ينظر الفريق في نتائج المشاورات في دورته الثامنة عشرة.

١٠٤- ثم وصف بإيجاز أعمال متابعة الدورتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة، أي الأعمال المتعلقة بمؤشرات الأداء البيئي وتقييم شروط التأهيل المهني على التوالي. وفي الختام، أبلغ عن منشورات الفريق، والتعاون التقني، والعلاقات مع الهيئات الدولية الأخرى والمجتمع المدني.

١٠٥- وقالت ممثلة السويد، التي تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، إنه يستحسن الحصول باكراً في المستقبل على معلومات أكثر تفصيلاً عن تقارير الهيئات الفرعية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند ٦ من جدول الأعمال

١٠٦- أقرت اللجنة تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وهو الوثيقة (TD/B/COM.2/25 - TD/B/COM.2/ISAR/10)، واعتمدت جدول الأعمال المؤقت لدورته الثامنة عشرة الوارد فيها.

الفصل السابع

مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

أنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع

١٠٧- عرض ممثل أمانة الأونكتاد أنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في الفترة ما بين دورتي اللجنة. وقال إن الشعبة كلفت في الأونكتاد العاشر بمهمة تنفيذ الفقرات ١١٣-١٢٨ و ١٥٤-١٥٥ من خطة عمل بانغكوك التي استتبعت ولايات إضافية في مجالات عملها التقليدية ونقل بعض الأنشطة (الاستثمار في الحوافز المالية، والعمليات المصرفية والتأمين، والتمويل الصغير للغاية) من شعب أخرى. وفي هذا الصدد، أعيدت هيكلة الشعبة. فقد كانت الشعبة مسؤولة عن خدمة نصف اللجان الثلاث التابعة للأونكتاد، ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فضلا عن البنود ذات الصلة من جدول الأعمال التي كانت محل نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس التجارة والتنمية. وأصدرت أيضا واحدا من منشورات الأونكتاد الثلاثة الأهم، أي تقرير الاستثمار العالمي. وأثناء السنة التي تناولها التقرير، نظمت الشعبة وخدمت أكثر من ٧٠ مؤتمرا وحلقة دراسية واجتماعا وحلقة عمل (أكثر من واحد في الأسبوع)، منها ٢٢ نشاطا تدريبيًا؛ واضطلعت بعدد من البعثات الاستشارية؛ وأصدرت أكثر من ٥٠ منشورا (من بينها تلك التي صدرت على شبكة الإنترنت)، مثل الكتب والأدلة والاستعراضات والتقارير وورقات القضايا والكتيبات؛ وأصدرت ٣٩ بيانا ومذكرة صحفية. وتسهر حاليا على أربع قواعد بيانات متخصصة وتدير ٢٠ مشروعا وبرنامجا. وتعترف عرفانا جميلا بالهبات النقدية والعينية التي تفضل بها عدد من البلدان المانحة والمنظمات الدولية.

١٠٨- وأشاد ممثل جنوب أفريقيا، الذي تحدث باسم المجموعة الأفريقية، بالتقرير عن أنشطة الشعبة وأعرب عن تقديره للدعم الذي تقدمت به الجهات المانحة.

١٠٩- وسأل ممثل المملكة المتحدة عما إذا كانت قواعد البيانات متاحة على الإنترنت أم لا.

١١٠- فأجاب ممثل أمانة الأونكتاد بأن من الممكن إتاحة جزء من المعلومات الواردة في قواعد البيانات تلك للجمهور.

لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١١١- وأطلع ممثل أمانة الأونكتاد المندوبين على معلومات عن عمل لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. فقد أنشئت اللجنة، التي تتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تخدمها أمانة الأونكتاد، سنة ١٩٩٢ نتيجة إعادة هيكلة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة. والغرض منها إسداء المشورة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن قضايا العلم والتكنولوجيا ذات الصلة من خلال التحليل وتقديم التوصيات المناسبة في مجال السياسة العامة. وتتكون من ٣٣ دولة عضوا يختارها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأربع سنوات واجتمعت لأول مرة سنة ١٩٩٣. وحتى الآن، عقدت أربع دورات عادية حددت فيها الأولويات والموضوعات الأساسية التي ينبغي لأعضائها النظر فيها والدعم الذي ينبغي للأمانة تقديمه في الفترة ما بين الدورتين. وأنشأ أعضاء مكتبها، الذين ينتخبون في كل دورة، أفرقة مخصصة للعمل على الموضوعات التي وقع عليها الاختيار. وهذه الأفرقة مسؤولة عن رفع تقارير أمانة الأونكتاد عن تلك الموضوعات، إلى اللجنة في دورتها العادية. وكانت اللجنة قد اختارت في آخر دورة لها عقدت في أيار/مايو ١٩٩٩ موضوع "بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الاحيائية" كموضوع أساسي لما بين الدورتين ١٩٩٩-٢٠٠١. وركز ذلك الموضوع على بناء القدرات من أجل تطبيقات التكنولوجيا الاحيائية، وأولي اهتمام خاص للزراعة والصناعة الزراعية، والصحة، والبيئة. وأنشئت في هذا الصدد ثلاثة أفرقة، يعنى أولها ببناء القدرات في مجال التكنولوجيا الاحيائية، وثانيها بالقضايا القانونية والتنظيمية في مجال التكنولوجيا الاحيائية، وثالثها بتوعية الجمهور والتشجيع على مشاركته في وضع السياسة العلمية في مجال التكنولوجيا الاحيائية، وعقد كل واحد منها اجتماعا في سنة ٢٠٠٠. وسوف تنظر اللجنة في دورتها العادية الخامسة، المقرر عقدها في جنيف في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، استنتاجات وتوصيات تلك الأفرقة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند ٧ من جدول الأعمال

١١٢- أحاطت اللجنة علما بالتقارير التي قدمت عن أنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

الفصل الثامن

الإجراء الذي اتخذته اللجنة والبيانات الختامية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١١٣- اعتمدت اللجنة في جلستها (الختامية) الثانية والثلاثين المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ توصياتها المتفق عليها بشأن البندين ٣ و ٤ (انظر الفصل الأول). واعتمدت أيضا مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة (انظر المرفق الأول).

البيانات الختامية

١١٤- قال ممثل أمانة الأونكتاد إن مناقشات جد مفيدة وجوهرية دارت في اللجنة وإن التوصيات التي اعتمدت كانت وثيقة الصلة بعمل بلدان فرادى. وأثبت استعراض سياسات الاستثمار قيمته بفضل التمثيل رفيع المستوى الذي عكس الأهمية التي توليها إياه البلدان. وكما ذكر، سوف تقدم الأمانة مقترحا بغرض تحسين شكل هذا البند من جدول الأعمال، وسوف تولي اهتماما خاصا لتعميم الوثائق في وقت مبكر وللوقت المخصص للمناقشات.

١١٥- وقال الرئيس إن دورة اللجنة كانت مثمرة وجرت في جو من التعاون الفعال الجدير بملاحظة خاصة وذلك بالنظر إلى القضايا المعقدة التي نوقشت. وسوف يساعد تخصيص مزيد من الوقت لمناقشة استعراض سياسات الاستثمار في ضمان أن يعود الاستعراض بالفائدة على كل من البلدان المعنية والمستثمرين.

١١٦- وقال ممثل المكسيك، متحدثا باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبى، إن للأونكتاد دورا رئيسيا تقوم به في مجالات نشاطه المختلفة وإن عمل اللجنة يسير على الطريق الصحيح.

١١٧- وقالت ممثلة السويد، التي تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، إن مناقشة اللجنة لعدد من القضايا المعقدة، كانت مناقشة مفيدة، ورحبت باستعداد الأمانة لتقديم مقترح يهدف إلى تحسين شكل بند من جدول الأعمال المتعلق باستعراض سياسات الاستثمار. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة في الاستعراض المقبل لعمل الآلية الحكومية الدولية الذي يأمل الاتحاد في أن يقدم فيه مقترح الأمانة.

١١٨- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن حوارا مهما قد جرى بفضل الجهود التي بذلتها الأمانة. وأضاف قائلا إن وفده يولي أهمية خاصة لاستعراض سياسات الاستثمار.

الفصل التاسع

مسائل تنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١١٩- عقدت الدورة الخامسة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١. وفي أثناء الدورة، عقدت اللجنة سبع جلسات عامة (الجلسات من ٢٦ إلى ٣٢) وخمس جلسات غير رسمية. وافتتح الدورة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ السيد روبرت ريكوييرو، الأمين العام للأونكتاد.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

١٢٠- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة ٢٦ المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس: السيد جان-لوك لو بيدو (فرنسا)

نواب الرئيس: السيدة إيرينا أنانيتش (بيلاروس)
السيد رافائيل باراديس بروآنيو (إكوادور)
السيد شريف كامل (مصر)
السيدة مارغريت ليانغ (سنغافورة)
السيدة إيلينور فولر (المملكة المتحدة)

المقرر: السيد يونس تيجاني (المغرب)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٢١- أقرت اللجنة في الجلسة نفسها جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة (TD/B/COM.2/28). وتبعاً لذلك، كان جدول أعمال الدورة الخامسة كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: عمليات الاندماج والشراء - السياسات الرامية إلى الإكثار ما أمكن من آثار الاستثمار الدولي الإيجابية والتقليل إلى أدنى حد من آثاره السلبية المحتملة
- ٤- قضايا السياسة العامة الدولية: تدابير البلد الموطن
- ٥- عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية
- ٦- تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- اعتماد التقرير

دال - اعتماد التقرير

(البند ٨ من جدول الأعمال)

١٢٢- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية مشروع تقريرها (TD/B/COM.2/L.11 وL.11/Add.1)، رهنا بأية تعديلات تدخل على ملخصات البيانات، وأذنت للمقرر بوضع الصيغة النهائية للتقرير في ضوء وقائع أعمال الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: أثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التصنيع، وتنظيم المشاريع المحلية وتطوير القدرة التوريدية في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا
- ٤- قضايا السياسة العامة الدولية: الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا: أفضل الممارسات للحصول على التكنولوجيا والتدابير المتخذة لتشجيع نقلها في سبيل بناء قدرات البلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نموا
- ٥- عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية
- ٦- تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة
- ٧- تقرير مرحلي عن تنفيذ ما اتفقت عليه اللجنة من استنتاجات وتوصيات
- ٨- مسائل أخرى
- ٩- اعتماد التقرير

المرفق الثاني

الحضور*

١ - فيما يلي الدول الأعضاء في الأونكتاد التي كانت ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي	سه بسرا
أثيوبيا	شيل
أساننا	الصين
أكوادور	العراق
ألبانيا	غواتيمالا
ألمانيا	فرنسا
اندهونيسيا	الفلبين
أنغولا	فيتنام
أرمينيا	فنلندا
أرغنتين	فلسطين
أذربايجان (جمهورية - الإسلامية)	كندا
إيطاليا	كوت ديفوار
البحرين	كوت ديفوار
البنغال	الكويت
بلجيكا	كوبا
بلغاريا	لبنان
بنما	لسوتو
بنغلاديش	مالطة
بروناي	ماليزيا
بروناي	مصر
بروناي	المغرب
بروناي	المكسيك
بروناي	ملايو
بروناي	المملكة العربية السعودية
بروناي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
بروناي	موريتانيا
بروناي	النيجر
بروناي	نيجيريا
بروناي	نيكاراغوا
بروناي	الهند
بروناي	هندوستان
بروناي	هولندا
بروناي	الولايات المتحدة الأمريكية
بروناي	اليابان
بروناي	السنغال
بروناي	السويد

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.2/INF.5

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
- منظمة العمل العربية
 - أمانة الكومنولث
 - الجماعة الأوروبية
 - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
 - منظمة المؤتمر الإسلامي
- ٣- وكانت ممثلة في الدورة وكالتان متخصصتان ومنظمة ذات الصلة:
- صندوق النقد الدولي
 - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
 - منظمة التجارة العالمية
- ٤- وكان مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلا في الدورة.
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
- الفئة العامة*
- منظمة مهندسي العالم
 - الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
 - الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
- ٦- وحضر الدورة ضيف خاص:
- السيد غيسنر أوليفيرا، رئيس اجتماع الخبراء المعني بعمليات الاندماج والشراء